

تغطية خاصة:

إسرائيل تنهب

الأثریات الفلسطينية

وتستخدمها أداة

لتكريس روايتها

صفحة (٥) من ٤

تغطية خاصة:

ماذا بعد الأزمة

الائتلافية الأخيرة

صفحة (٦) من ٤

مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع:

إسرائيل قامت بشن الهجوم على قوات إيرانية في القاعدة الجوية السورية!

«يضيف لـ «نيويورك تايمز»: الهجوم جاء بعد اختراق طائرة مسيّرة إيرانية محملة بالمتفجرات الأجواء الإسرائيلية والذي «يدشّن فترة جديدة»!»



إسرائيل وايران: لعبة خطوط حمراء تزداد خطورة.

رئيساً لمجلس الأمن القومي التقيت في موسكو وزير الدفاع ورئيس الأركان الروسيين. حاولت إقناعهما بعدم بيع سورية أي سلاح مضاد للطائرات (أقل خطر من إس ٣٠٠).
أجابني الروس: نحن نبيع أعداكم (سورية) صواريخ مضادة للطائرات، لكن هذا سلاح دفاعي. وفي المقابل أنتم تبيعون أعداكم (جورجيا) راجعات عبارة عن سلاح هجومي. وعلى الرغم من الصعوبة ومن الخداع الروسي المنتظر، من الصعب أن نتناقش معهم وأن نوضح لهم أننا لن نخاف من التحرك. بوتين معروف أنه يحترم من لا يخاف من التحرك، والخلاصة الثابتة برأيي بضغط بالرد الإيراني ضد إسرائيل.

وكتب أيلاند: «الصحيح حتى اليوم أن قدرة إيران على المش بإسرائيل من أراضي سورية محدودة جداً، وفي هذا الوضع يمكن أن يستخدم الإيرانيون ضدنا حزب الله، الذي يشكل تهديداً

قراءة إسرائيلية مختلفة:

نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في مصر... آمال وتخوفات!

كلها، يأتي المشروع غير المسبوق في مصر منذ العهد المملوكي والمتمثل في نقل العاصمة من القاهرة إلى مدينة جديدة على بعد نحو ٤٠ كيلومترا إلى الشرق من القاهرة (لم يتم اختيار اسم لها بعد رغم أن الشارع المصري قد بدأ يطلق عليها اسم «الإدارة»)، وذلك من خلال تعاون واسع ووثيق مع الصين التي تدرى في مصر حلقة هامة جاء، في سلسلة الدول التي سيتم دعمها في مشروع الرئيس بينغ المسمى «حزام واحد ، طريق واحد».

في المستقبل القريب جدا، يرى الكاتب أن لوقوف مصر وادائها وثنا حاسما في منظومة الضغوطات والاعتبارات التي ستحدد أداء حركة «حماس» وقيادتها، كما أداء السلطة الفلسطينية وقيادتها أيضا، في كل ما يتعلق بالأزمة المتحجرة في قطاع غزة والتي تمثل المسيرات والمظاهرات الأخيرة عند الشريط الحدودي واحد جوانها فقط . فحمة إسرائيلية مصلحة وفأندسة كبريتان في أن تكون مصر قادرة على لعب «دور ترويجي يلجم التصعيد ويحول دونه»، مقابل تعزيز مكانتها الإقليمية كأحد أعمدة الأساس في «معسكر الاستقرار» في العالم العربي، إلى جانب السعودية ودول خليجية أخرى والأردن، في موازاة الدور الذي تلعبه قطر وتركيا، فضلا عن مخاطر الهيمنة الإيرانية والإرهاب الراديكالي.

من هنا، يشكل الاستقرار في مصر قيمة استراتيجية عليا بالنسبة لإسرائيل، كما يقترز الكاتب. ورغم أن الإسرائيليين قد اعتادوا على النظر إلى حالة الاستقرار هذه بكونها أمرا مفروغا منه، ربما إلا أن انهيار الاستقرار في مصر قد يحذل مخاطر جسيمة وإسقاطات بعيدة الأثر ليست أقل مما تشكله القضية الفلسطينية أو التحديدات الإيرانية، كما يقول. وعلى هذا، يضيف، فمن المهم جدا استمرار إسرائيل في متابعة هذا الأمر ومناقشته، بصورة مكثفة، عن أصدقاؤها في واشنطن وعواصم أوروبية مختلفة. في جانب ضرورة البحث عن وإيجاد مسارات وأفاق سرية لنقل الرسائل اللازمة والضرورية إلى القيادة المصرية بشأن نقاط الضعف في سياسة السيسى ونظام حكمه (السرية هنا مطلوبة) انطلاقا من الوعي بمدى الحساسية المصرية المفرطة لأي نقد، خارجي أو داخلي.»

ويقول الكاتب إن بعض نقاط الضعف هذه بارزة للعيان بالرغم من نتيجة الانتخابات الرئاسية، بل ربما بسببها بالذات. ومن بينها، الطريقة التي تصرف بها السيسى لمنع ترشح منافسين له في هذه الانتخابات، في مقدمتهم رئيس هيئة الأركان السابق، سامي عنان، وقائد سلاح الجو السابق، أحمد شفيق، لا تدل على شعور السيسى ونظامه بثقة بالنفس، بل ربما تشير إلى وجود خلافات وصدوع شخصية في المؤسسة الأمنية المصرية. ويضاف إليها، أيضا، ما شهدته إجراءات التجمع التي مورست ضد «الإخوان المسلمين» من حدة البالغ فيها، ثم إجراءات التجمع التي طالت عناصر مختلفة في الساحة السياسية المصرية وفي المجتمع المدني منذ العام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، يقترح الكاتب «تأكيد القيادة المصرية، من حين إلى آخر، بأن قدرة إسرائيل على مسانبتها وتقديم العون لها، وخاصة في الكونغرس الأميركي - تتأثر بصورة سلبية جراء استخدام النظام هذه الإجراءات القمعية بصورة حادة ومبالغ فيها، أما عن الحرب ضد الإرهاب في سيناء، فيقول الكاتب إنها تدار بصورة معقدة وغير ناجحة»، رغم ما بذلته الولايات المتحدة من جهود ومحاولات لتغيير هذه الأنماط من العمل في هذا المجال «إلا أن الممربين يتعاملون مع الرسائل الأميركية بتشكك عميق حتى اليوم، رغم تبدل الحكم». وحيال ذلك، يعين على هذا، يرى الكاتب، إيراد الكاتب . استخدام مكانتها ونفوذها لنقل الرسائل الضرورية إلى القيادة المصرية»، من خلال تحفيزها. ولو بصورة غير مباشرة بواسطة حوار متعدد الأطراف يمكن أن يشمل الأردن أيضا. على تطوير التوجهات والتقاليد العسكرية «الجامدة، المترسقة لدى المؤسسة العسكرية المصرية ولامعتها لضرورات الحرب ضد تنظيمات إرهابية مثل تنظيم «الدولة الإسلامية»، ومتفرعاته، مقابل إيداء المزيد من الليونة والإنصاف تجاه السكان البدو في سيناء.

وعلاوة على هذا، يرى الكاتب أن المنظومة السياسية التي تختقر إلى كوابح وتوازئات، قد تجد صعوبة فائقة في قراءة الواقع الميداني قراءة صحيحة. بما في ذلك ما يتعلق منه بالأداء الاقتصادي السليم؛ فقد أصبح من الممكن، منذ الآن، تشخيص فجوات كبيرة وأخذة في التعمق باستمرار في هذا المجال الحساس جدا. وهذا أيضا، يقول الكاتب، بإمكان إسرائيل (مرة أخرى بصورة غير مباشرة، بواسطة حوار إقليمي بين الطوائف المعنية في الوزارات الاقتصادية وفي البنك الدولي) لعب دور أساس في توفير التغطية المرتجعة، لنظام السيسى على مختلف الخطوات والإجراءات التي يختار تنفيذها، أو التي يجدر به تنفيذها. فحمة لإسرائيل الآن، وستكون لها في المستقبل أيضا، مصلحة عميقة في تجنيب الاقتصاد المصري التدهور إلى حالة من الأزمة الخائفة التي ستكون لها انعكاسات مباشرة وفورية على الاستقرار السياسي في مصر وعلى التوجهات السياسية المصرية مستقبلا. وفي هذا الإطار، يقول الكاتب، ينبغي استخدام صفة الغاز بين إسرائيل ومصر - إلى جانب أهميتها الاقتصادية الفاتحة لإسرائيل - كأداة فاعلة لتوثيق العلاقات بين البلدين ولتشجيع النمو في الاقتصاد المصري.



كلمة في البداية

بين الشعور بالخجل

والإحساس بالذنب!

بقلم: أنطوان شلحت

يبدو في الظاهر كما لو أن الهدف الواثق وراء معظم الحركات، التي تطفئ على المشهد السياسي في إسرائيل في الأونة الأخيرة، هو الحفاظ على مجزء البقاء السياسي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة، في ظل شبهات الفساد التي تحوم حوله، حسبما ينعكس الأمر مثلا في آخر مستجدات قضية طالبى اللجوء الأفارقة (طالع ص ٣) والتي تسببت من بين أشياء أخرى بتأجيل الحملة الرامية إلى تقيؤض مكانة المحكمة العليا وصلاحياتها (طالع ص ٦). بيد أنه في العقب يتأذى عن هذا نفاقم سياسة التوحش التي تنتهجها دولة الاحتلال، ولا سيما إزاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما تمثل عليها الإجراءات المتبعة إزاء سلسلة مسيرات العودة في منطقة الحدود مع قطاع غزة. وحيال ذلك سنتوقف عند قضيتين ذاتي صلة حاولنا أن نفيهما حقهما من العرض والتحليل ضمن هذا العدد من المشهد الإسرائيلي»:

الأولى، قضية الهجوم على المحكمة الإسرائيلية العليا والتي قد تودي للبعض بأن هذه المحكمة هي حامي حمى الحقوق في إسرائيل، ولا سيما حقوق الإنسان. وبهذا الشأن من الأجدى الالتفات إلى ما ورد في تقرير جديد لمنظمة «بتسليم» الإسرائيلية (طالع عنه ص ٣) يؤكد أنه ما كان من الممكن أن تقوم إسرائيل بمثل الانتهاكات اللفظة لحقوق الإنسان التي تمارسها في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، لولا انعدام ما تسميه «رقابة قضائية جوهرية» على هذه الانتهاكات، بل يستشف من إحدى فقرات التقرير أن جهاز القضاء الإسرائيلي يساهم في إيجاد صورة زائفة تؤدي دوره مشبوها عن إضفاء الشرعية على نظام احتلال يحرص بدورا من حين إلى آخر على اتخاذ إجراءات وإدارة مناقشات وإقامة لجان ووضع خطط ونشر تقارير، فقط من أجل إيجاد صورة كهذه. وهذه الصورة الزائفة أيضا تسهل على الجمهور في البلد والعالم هضم نظام الاحتلال، حيث من الأسهل قبول اعتقال قاصر فلسطيني حين يبدو أن هنالك قاضيا «نظري في جميع البنات»، ومن الأسهل قبول هدم منزل أسرة فلسطينية بأكملها إذا ما نفذ أحد أبنائها عملية مقاومة داخل إسرائيل وبعد أن «نظري في الملأ» قاضي المحكمة العليا. ومن الأسهل قبول توسيع مستوطنة حين يبدو أن الأرض التي أقيمت عليها أعلت كإراضي دولة» وفقا لتعليمات منظمة حددتها السلطات.

الثانية، قضية ممارسة مزيد من الإسرائيليين ما يمكن اعتبارها «رياضة العجل» في ضوء السياسة المعمول بها ضد مسيرات العودة وأيضاً ضد طالبى اللجوء الأفارقة. والمقصود إعرابهم عن الخجل من كونهم إسرائيليين، كما يتبدى ذلك، على نحو خاص، في الاعتراقات التي تتواتر مع اقتراب إحياء مناسبة ذكرى إقامة الدولة السبعين (طالع مائة هتفام نغاف، ص ٨). ومع أن مثل هذا المسار ينطوي على فصل احتجاج ضد جنون الواقع الناجم عن توحش السياسة، فليس فيه ما يكبح الإجراءات الناجمة عن ذلك، تحت وطأة واقع مغاير تشكل في الأعوام الأخيرة وأجداد الصحافي الإسرائيلي المخضرم أوري أفنيري في توصيفه عندما كتب حول متربتهات فيما يتعلق بما يجري في غزة قائلا: «هذه المرة ما يجري ليس فقط إطلاق نار على مدنيين عزّل على مسافة واضحة من السياج الحدودي، بناء على أوامر، بل يبدو أنه ليست هناك أصوات أخرى، فالقيادة السياسية والعسكرية موحدة، وداخل المجتمع المدني تسمع فقط أصوات قليلة تحتج على هذا القتل الجماعي، وما هو رد وسائل الإعلام الإسرائيلية؟ إنه غير موجود تقريبا. ووسائل الإعلام تتجاهل تقريبا هذا الحدث المصري في تاريخ شعب إسرائيل. ويبدو أن الذين يرتكبون الجرائم منظوون؛ فهناك عدد كبير من الأحداث التي تصرف الانتباه العام عنهم وعن أفعالهم القذرة» (هاآرتس، ٢٠١٨/٤/١٥).

وتابع: «أين اليساسا؟ وأين ما يسمى «الوسط»؟ هما لم يختفيا كما يدعى البعض. وأكثر من ذلك، يكفي حدوث تغير في نسبة ضئيلة من جمهور الناخبين أو في إحدى الكتل الصغيرة في الكنيست، لإسقاط حكومة نتنياهو. فلماذا يبدو الجميع كأنهم أموات أو مشلولون؟ ليس هناك من يتحدث بصوت عال ضد القتل، باستثناء همسات ضعيفة هنا وهناك، حتى المجموعات الصغيرة الرائعة للشباب المناهض للاحتلال، كل في قطاعه، تسكت. وحيال خيال القتل في غزة، ليست هناك تظاهرات جماهيرية أو احتجاج كبير لا يوجد شيء «قط». ولخص: «نحن أيضا مذنبون، ربما أكثر من الآخرين».

من الطبيعي والحالة هذه أن تظل سياسة دولة الاحتلال سادرة في غمها. وأن توظف المزيد من الأدوات من أجل شرعنة ممارساتها المفرطة في التوحش تحت مختلف الغطاءات التموهيبية، تماما كما يحدث من خلال استخدام الأركيولوجيا كأداة لتعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية المحتلة ولتوسيع المشروع الاستيطاني فيها، عبر نهب موارد الفلسطينيين وثرواتهم، وعبر خرق أحكام القانون الدولي في هذا المجال، وهو المحور الذي نخضع له حيز التغطية الخاصة في هذا العدد على ضوء صدور تقرير جديد بهذا الشأن عن منظمّتين حقوقيّتين إسرائيليتين.

(طالع ص ٥)

أورلي ليفي تشكّل حزباً إسرائيلياً جديداً بمواقف سياسية ضبابية واستطلاع رأي يمنحها ٥ مقاعد!

«أورلي ليفي من عارضة أزياء ونجمة تلفزيونية إلى نائبة عن حزب ليبرمان *ليفى ابنة وزير الخارجية الأسبق لم تصرح بمواقف عنصرية كحزبها، لكن طريقها السياسي انتقل من اليسار الصهيوني إلى اليمين *انشقت عن حزبها مع انضمامه لحكومة نتניהو ولكنها بقيت في فلك الائتلاف *تنسخ مواقف أحزاب قائمة وقد تكون قوتها في الاستطلاعات عابرة*

كتب برهوم جرابيسي:

أعلنت عضوة الكنيست أورلي ليفي ألكسيس في الأيام الأخيرة عن تشكيل حزب إسرائيلي جديد، تخوض من خلاله الانتخابات المقبلة، بعد أن انشقت عن حزبها يسرائيل بيتينو، في أعقاب انضمامه إلى حكومة بنيامين نتنياهو، مدعية أن الأسباب هي السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تتبعها الحكومة. إلا أن ليفي، التي تلوح براهية القضايا الاجتماعية، ليس لديها أجندة سياسية واضحة، ولربما يعد توهّل نفسها لتكون في أي تركيبة حكومية تفكره بعد الانتخابات، رغم أنه ليس مضمونا في الوضع الحالي اجتيازها نسبة الحسم، إلا إذا وجدت شخصيات بارزة وخاصة عسكرية تنضم إليها.

ما قبل السياسة وبعدها

ظهرت أورلي ليفي (٤٥ عاما) على الواجهة الشعبية في أوائل سنوات التسعين، وهي الابنة التاسعة من أصل ١٢ ولدا وبنات.لمن كان الشخص الثاني في حزب الليكود دافيد ليفي، وزير الخارجية الأسبق، وبدأت طريقها، بعد الخدمة العسكرية الإلزامية في سلاح الجو، كعارضة أزياء في عدة دور أزياء، ولاحقا بدأت تتصدر أغلفة المجلات، وباتت نجمة في وسائل الإعلام، التي كانت تتابع أمورها الشخصية. وهذا يعني أن ليفي دخلت إلى الأوج العامه كسندريلا شرقية، وزاد على هذا أنه في سنوات التسعين قيل إن توجهاتها كانت أقرب للبلسار الصهيوني، وهي الناشئة في بيت تابع لحزب الليكود، وفي سنوات الالفين، باتت مقدمة برامج استضافة في القناتين الأولى والعاشرة، وخلال تلك السنين كانت قد تزوجت صديقتها الموسيقي وما تزال، ولهما ٤ أبناء.

وفي العام ٢٠٠٩، تفاعت مختلف الأوساط، حينما أعلن أفغدور ليبرمان عن ضم أورلي ليفي إلى قائمته لانتخابات ذلك العام، إذ أنه لم يكن معروفا عنها أنها عنصرية، أو قريبة من خطاب ليبرمان المتطرف. وللحقيقة فإنها طوال جلوسها في الكنيست، منذ العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم، لم ينسجّل عليها خطاب عنصري متطرف، ويقال إنها في ولايتها البرلمانية الأولى كانت تسعى إلى عدم المشاركة في جلسات تصويت على قوانين ذات طابع عنصري.

واستمرت ليفي مع حزب ليبرمان في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، ولكن في الولاية البرلمانية الحالية لوحظ تحول في نهج ليفي، إذ شاركت زملاؤها في كتلة الحزب البرلمانية في طرح القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، ولكن ليس كيمبار أول. لكنها استمرت في الاعتداع عن الخطب العنصري المتطرف، الذي يميز كل أعضاء الكتلة بدءا من زعيمها الأوحد ليبرمان. غير أن ليفي قررت في حزيران ٢٠١٦ عدم الانضمام مع كتلتها إلى حكومة بنيامين نتنياهو، وأعلنت أنها ستبقى في صفوف المعارضة، وفي روياتها لدوافع هذا القرار تقول ليفي إنها حينما سألت ليبرمان عن حقيقة وجود مفاوضات، فقد أنكر الأخير كليا ورفض مفاوضات بينه وبين نتنياهو، لكن لم تمر سوى بضع ساعات حتى تم الإعلان عن الاتفاق بين ليبرمان ونتنياهو، واتصل ليبرمان بلفي كي يبلغها أنه حصل على حقيقة الدفاع. وتقول انها شعرت بأنها خدعت، كما أن الاتفاق لا يتطرق للأمور الاقتصادية الاجتماعية. وليست واضحة درجة الثقة في رواية ليفي، لأن هناك من يرى أنها كانت تتوقع الحصول على حقيبة وزارية، وهذا ما

مؤخرة المشهد

جديد، وعلى أهمية الثقة الشخصية الكاملة والمتناهية في المسيح من أجل الخلاص. وتشدد الحركة على أن الإنجيل هو كلمة الرب دون أي خطأ في الأصل، وأنه هو السلطة النهائية، وهو أعلى من أي سلطة دنوبية، ويؤمن هذا التيار بضرورة تقليص السلطة الدينية الدنوبية وينادي بالعلاقة المباشرة بين الإنسان والرب دون الحاجة للوساء، بالإضافة لمجموعة من المعتقدات الأخرى. كما طوّرت الحركة الإنجيلية مجموعة من الأفكار وأنماط الحياة المشتركة، وعلى سبيل المثال، يؤكد الإنجيليون على أهمية البيت والعائلة، وأهمية الهوية المسيحية للمطالب والنضالات السياسية، مثل حركة مناهضة الكحول والحركة لإبطال قانونية الخدمات الجنسية والحركة لمنع الإجهاض.

مكئة إسرائيل والقدس

تعتبر أغلبية الإنجيليين في الولايات المتحدة حاضنة داعمة لإسرائيل والصهيونية، ويقوم كثيرون منهم بالتبرع لإسرائيل والعمل لأجلها، وبالتحديد لحركات اليمين الإسرائيلي. يعود ذلك بالأساس إلى أسباب دينية متعلقة بموضوع عودة المسيح واليهودية.

بالرغم من التفرعات العديدة في الإنجيلية، يمكن أخذ فكرة عن منطق دعم إسرائيل مما كتبه مفكر إنجيلي- إيرلندي يدعى نلسون ديربسي (١٨٠٠-١٨٨٢) وتنتهجه أغلبية من الإنجيليين. يدعي ديربسي أن هناك في الكتب المقدسة سلسلة متصلة من النبوءات التي تأتي على مراحل والمرتبطة ببعضها البعض: خلاصتها أن المسيح عليه السلام سوف يظهر في المرحلة الأولى في السماء ويأخذ إليه المؤمنين، ومن ثم تقوم في المرحلة الثانية الماسي على الأرض، مثل كوارث طبيعية وحروب، ولليهود، الذي يسيطرون على «أرضهم» في هذه الفترة، تكون الحياة صعبة بشكل خاص. ويقول إن النصوص المقدسة تشير إلى أنه بدل أن يؤمن اليهود بالمسيح، يؤمنون بمسيح كاذب يقوم ببناء الهيكل فتقوم الحرب عليهم، ويتقل فيها ثلثا اليهود. أما الثلث المتبقي فيعتقد المسيحية ديناً، وبعد سبع سنوات ينزل المسيح مع المؤمنين من السماء ويطرده «المسيح- الكاذب»، ومن ثم يحكم المسيح العالم لمدة ألف سنة من داخل عاصمته، القدس.

لم يكن لها. وبالإمكان التقدير في تفسير هذا أن ليبرمان بحاجة لوزارة الهجرة والاستيعاب، نظرا لكون المهاجرين الجدد قاعدة انتخابية له، رغم أن هذه القاعدة تقلصت بقدر كبير جدا، وهذه الحقيقة تشغلها المهاجرة صوفيا لاندفر، التي دخلت إلى الكنيست لأول مرة في العام ١٩٩٦، ضمن حزب العمل، ومن ثم انتقلت إلى حزب ليبرمان. لكن في العامين الأخيرين أثبتت ليفي أنها عنصر احتياط للائتلاف الحاكم، وهي تكثر الحضور والمشاركة في اللجان البرلمانية، وتقل في حضور جلسات الهيئة العامة المسائية.

حزبها ومواقفها السياسية

قبل عدة أشهر صوتت اللجنة الإدارية في الكنيست (لجنة الكنيست) على قرار، يطلب من حزب «يسرائيل بيتينو»، باعتبار أورلي ليفي نائبة منمقة عن حزبها، وبموجب القانون الإسرائيلي فإن قرارا كهذا سيمنعها من خوض الانتخابات المقبلة، ضمن واحد من الأحزاب الممثلة حاليا في الكنيست، فهي كانت أسما متداولوا لخوض الانتخابات ضمن واحد من حزبين، «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كلون، و«يوجد مستقبل»، بزعامة يائير لبيد.

وهذا القرار، الذي حاولت ليفي منعه وفشلت، الزمها بتشكيل حزب جديد، أعلنت عنه قبل بضعة أسابيع، رافعة راية القضايا الاجتماعية. ولم تمر أيام كثيرة حتى ظهرت في استطلاع للرأي في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، وقد احتلت ٥ مقاعد، وهذه ظاهرة مألوفة في استطلاعات الرأي، التي سناتي عليها.

لكن ليفي أعلنت عن تشكيل الحزب كمشروع فردي، وليس واضحا، حتى كتابة هذا التقرير، من هي الأسماء التي ستشاركها، وهي ليست وحدها، فكل الأحزاب المثيلة أقيمت على هذا النحو. فـ «النجوم» المرشحة للانضمام إليها، ستترتب إلى حين ترى مصير الحزب في استطلاعات الرأي، في الأشهر القليلة المقبلة، فإن ثبتت في الاستطلاعات وتبين أنها أمام فرصة تمثيل جدية، فبالتركيد ستجد أسماء قد تساهم في تعزيز قوة الحزب.

وليس واضحا لماذا أن الاسم الأكثر تداولا في وسائل الإعلام، كسي يضم إلى ليفي، هو رئيس هيئة الأركان الأسبق غابي أشكنازي، وهو من كبار الجنرالات الذين أكثروا في السنوات الأخيرة في توجيه الانتقادات لسياسات ونهج بنيامين نتنياهو، وقد نفت ليفي أن تكون في محادثات متقدمة مع أي من الشخصيات.

وبشأن مواقفها السياسية، فقد أظهرت في مقابلة مع صحيفة «يديعوت احرونوت» مواقف ضبابية في ما يتعلق بحل الصراع، وكانت أقرب في مبياغتها لما يطرحه وزير المالية كلون.

ففي ردها على سؤال حول موقفها من الاحتلال، تقول ليفي «إنني مؤمنة بأنه محظور علينا الخجل والاعتذار على حقنا على هذه البلاد. إن السعي للسلام هو قيمة صهيونية أساسية، ولكن واضح أنه لا يوجد حل بسرعة البرق، يجب إقامة بنى تحتية اقتصادية وإنسانية في الجانبين، ويجب خلق أجواء التسامح والاحترام المتبادل والأمل، وأحيانا يخيل أننا نجري مفاوضات مع أنفسنا، فمن أجل التوصل إلى اتفاق سلام، يجب أن يكون شريك في الطرف الثاني، أحد ما يشبهه (الرئيس المصري السابق) أنور السادات.»

وتابعت ليفي «علينا أيضا التفكير باليوم التالي، وأن يكون ما يضمن النظام العام، فأنا أتيت من بيت ينتمي لحزب الليكود، الذي كان بزعامة مناحيم بيغن، وبيغن عرف كيف

يصنع السلام». وردا على سؤال حول موقفها من المستوطنات قالت ليفي للصحيفة ذاتها «إنه من المبالغ به أن نتوقع مني أن انطلق منذ الآن بمبادرة سياسية، ولكن بالتأكيد لا يوجد سلام من دون تنازلات، والأمر المصيري بالنسبة للاتفاق، هو ضمان الكتل الاستيطانية، وضمان سلامة السكان في ظل الحدود الجديدة.»

وقالت «إن البديل الذي يطرحه (تحالف أحزاب المستوطنين) «البيت اليهودي، ليس جديا، وليس واقعا، وضم مناطق مع مليوني شخص (فلسطيني) لا يتلاءم مع الواقع والقانون الدولي. فكيف من الممكن أن تأخذ مجموعة سكانية بهذا الحجم وتجعلها مواطنة عندك؟ حينها أنت ملزم بتقديم حقوق اجتماعية كمواطنين مساوي الحقوق.»

وتابعت ليفي قائلة «إن الضم هو عملية أحادية الجانب، تجعل الطرف الآخر متشائما تجاه مستقبله، ولهذا انعكاسات سلبية في الحلبة الدولية، وأيضا في الحلبة الداخلية الاجتماعية». وأضافت «أن الكلفة الاقتصادية للضم متطرفة للغاية، وإذا وجد هذا الكم الكبير من المال، فلماذا لا يستثمرونه بالأجيال الشابة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين؟ تعالوا نحل مشاكل اجتماعية. إن ضم المناطق (الضفة)، وفيها مواطنون درجة ثانية، ظاهرة لا يمكن أن تجدها في أي نظام ديمقراطي.»

وحسب الصحيفة فقد امتنعت ليفي عن الرد على سؤال حول موقفها من «حل الدولتين لشعبين»، حسب صيغة سؤال الصحيفة، وأصرت حينها على الحديث عن الأمور الاقتصادية الاجتماعية.

وبشأن قضايا الفساد ضد نتنياهو، فهي أيضا كانت حذرة في رد فعلها، والتزمت أكثر بخط كلون، بمعنى أنها تدافع ضمنا عن استمرار نتنياهو في منصبه، طالما لم تقدم رسما لائحة اتهام ضده، لكنها تنتمي كلماتها بحذر، مطالبة ضمنا برحيله في حال تقديمه للمحاكمة، وكما يبدو فإن ليفي تجري حساباتها، في حال نجحت في اجتياز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة، وبقي نتنياهو على رأس الحكومة المقبلة. وهذا يعني أن ليفي لا تأتي بجديد لتجسّد قطاعات من الجمهور الواسع، وهي بالتالي، إن كان على المستوى السياسي، بمعنى الصراع، أو على مستوى القضايا الإسرائيلية، تنسخ ما هو قائم لدى أحزاب وأطر سياسية قائمة، وهذا من شأنه أن يضعفها أمام الجمهور.

أحزاب القاعة والاستطلاعات

قبل حوالي ثلاثة أسابيع أظهر استطلاع للرأي العام أن الحزب الذي ستقيمه أورلي ليفي سيحصل على ٥ مقاعد، متفوقة بذلك على حزب شاس الديني المتمركز لليهود الشرقيين (الحريديم)، وبما يعادل تقريبا الحزب الذي انشقت عنه ليفي، «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفغدور ليبرمان. وأعقب هذا ضجة في وسائل الإعلام، حول قدرة ليفي على الدخول إلى الكنيست لأول مرة بهذه القوة، رغم أنها قوة تبقى قريبة من نسبة الحسم، التي تضمن دخول ٤ نواب.

مثل كل هذه «الحفلة الاستطلاعية»، إن صرح التعبير، شهدناها في السنوات الثلاث الأخيرة، مرتين قبل هذه الثالثة الأخيرة لليفي.

وكانت الأولى حول احتمالات أن يقيم الوزير السابق من حزب الليكود، غدمون ساعر، حزبا خاصا يخوض الانتخابات، وقد منحته استطلاعات الرأي كما ليس قليلا من المقاعد البرلمانية. إلا أن ساعر عاد للظهور أكثر في صفوف تدعو وتعزز حضوره أكثر، حينما وضعت علامات سؤال على مصير

وقد تعرضت هذه المنظمة لانتقادات من أطراف دينية في إسرائيل، بحجة أن فعاليتها تهدف إلى تنصير اليهود. وتم وقف التعامل معها في بلدية القدس لفترة قصيرة، وفي حين حزم بعض الحاخامين تلقي مساعدات مالية منها فقد حلها آخرون، على رأسهم عوفاديا يوسف.

إلا أن الإنجيليين يؤكدون أنهم لا يهدفون لتنصير اليهود وأنهم معجبون بإسرائيل والشعب اليهودي وبما يقومان به، ويبدو أن الطرفين، الصهيونية والإنجيلية، يؤجلان أو يهفشان التعارض في العقيدة بينهما، بسبب «المصلحة المشتركة» لكليهما.

الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

يشكل الإنجيليون، بحسب معهد «بيو» الأميركي، حوالي ٢٦٪ من جمهور المصوتين في الولايات المتحدة، وقد صوت ٨١٪ منهم لترابم (وذلك بالرغم من عدم تدنيته وقضاياه الجنسية التي لا تتلاءم مع القيم الإنجيلية)، وهي نسبة أكبر بكثير من النسبة التي حصل عليها ميت رومني وجون ماكين، المرشحين الجمهوريان السابقان.

ويعود الدعم الذي تلقاه ترامب لعدة أسباب منها: تعيينه لنائب رئيس إنجيلي هو مايك بينسن، وإخافتهم من انتخاب هيلاري كلينتون بادعاء أنها سوف تستغل أموال الضرائب من أجل ضرب القضايا التي تههم، مثل قيامها بتحويل الإجهاض وتوسيع حقوق المثليين وغير ذلك، بالإضافة إلى مناغمته للزعة اليمينية عموماً للإنجيليين في القضايا السياسية مثل موضوع المهاجرين.

أحد أهم الوجود التي قطعها الرئيس الأميركي على نفسه هو موضوع القدس. وتنقل مجموعة من التقارير الصحافية معلومات عن الدور المركزي الذي لعبه الإنجيليون في الضغط على ترامب بعد انتخابه من أجل إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، ونقل تقرير لوكالة «رويترز»، أن الإنجيليين استخدموا عدة وسائل للضغط، منها الحملات على الإنترنت، والبرقيات والرسائل، بالإضافة للمستشارين المحافظين الذين ضغطوا على ترامب كي ينفذ وعده، بالإضافة لذلك، يشير التقرير إلى الدور الكبير الذي مارسه مايك هاكي، والد سارة

الاسرائيلي المنتهز



أورلي ليفي.

بنيامين نتنياهو السياسي. وحسب حراك ساعر السياسي،

وبشكل خاص في شبكات التواصل، فإنه كما يبدو سينافس مجددا على مقعد في الليكود، في حال بقي نتنياهو في رئاسته، وسينافس على رئاسة الحزب في حال اضطر نتنياهو للتخلي.

والحالة الثانية شهدناها في اعقاب الإطاحة بوزير الدفاع موشيه يعلون، قبل أقل من عامين، فقد أعلن عن تشكيله حزبا جديدا، ولكنه ما زال ليس ملموسا ميدانيا. وفي الأيام الأولى لإقالة يعلون وعلى مدى أشهر قليلة أعقبت هذا، كانت تمنحه استطلاعات الرأي بدءا من ١٣ مقعدا، وحتى بضعة مقاعد في الاستطلاعات اللاحقة، إلى أن تلاشى اسمه كليا في

أورلي ليفي.

بنيامين نتنياهو السياسي. وحسب حراك ساعر السياسي،

وبشكل خاص في شبكات التواصل، فإنه كما يبدو سينافس مجددا على مقعد في الليكود، في حال بقي نتنياهو في رئاسته، وسينافس على رئاسة الحزب في حال اضطر نتنياهو للتخلي.

والحالة الثانية شهدناها في اعقاب الإطاحة بوزير الدفاع موشيه يعلون، قبل أقل من عامين، فقد أعلن عن تشكيله حزبا جديدا، ولكنه ما زال ليس ملموسا ميدانيا. وفي الأيام الأولى لإقالة يعلون وعلى مدى أشهر قليلة أعقبت هذا، كانت تمنحه استطلاعات الرأي بدءا من ١٣ مقعدا، وحتى بضعة مقاعد في الاستطلاعات اللاحقة، إلى أن تلاشى اسمه كليا في

من هم الإنجيليون ولماذا ضغطوا لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس؟

هاكبي المتحدةة باسم رئاسة البيت الأبيض، الحاكم السابق لولاية أركنسنو والمرشح الرئاسي السابق. ويقف هاكبي على رأس منظمة مسيحية تدعى My Faith Votesانشطت في موضوع القدس ونشرت عريضة على موقعها على الإنترنت دعت الناس للضغط على الرئيس ترامب للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

ويشير ديفيد برسونس، نائب رئيس منظمة «السفارة المسيحية العالمية، الإنجيلية، إلى أن نقل السفارة للقدس كان أحد أهم أسباب دعم الإنجيليين لترامب في حملته الانتخابية. ويدعي برسونس أن سبب دعم جيمي موراليس، رئيس غواتيمالا، لنقل السفارة للقدس هو كونه ابنا لعائلة إنجيلية وأن أكثر من ٥٠٪ من أبناء مواطني بلده ينتمون للإنجيلية. كما ربط برسونس بين الدول ذات النسبة العالية من الإنجيليين وبين رفض اقتراح القرار الذي قدمته الدول العربية للأمم المتحدة لإدانة إعلان ترامب. وقال إنه يمكن رؤية العلاقة بين تعداد الإنجيليين ونمط التصويت. فتسع دول عارضت الاقتراح، منها غواتيمالا وهندوراس (٣٦٪ من سكانها إنجيليون). واجتاحت الثورة الإنجيلية أفريقيا أيضا،

فإن دولة أخرى عارضت الاقتراح هي توجو في غرب أفريقيا، ويشكل الإنجيليون ١٠٪ من سكانها. وهناك دول أخرى امتنعت عن التصويت فيها نسبة كبيرة من الإنجيليين، مثلًا رواندا وربع سكانها من الإنجيليين، وأوغندا التي ينتمي ثلث سكانها إلى هذا التيار الديني. تجدر الإشارة إلى أنه عقب إعلان ترامب، قال رئيس المجمع الإنجيلي الأردني عماد الطائفة الإنجيلية في الغرب ليست أي موقف واحد بشأن دعم قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بخصوص الاعتراف بالقدس ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإن الداعمين لإسرائيل من بين الإنجيليين لهم تفسيرهم وإن آخرين لهم تفسير مختلف.

وقال المعايعة إن هناك اختلافات بين إنجيلي الشرق والغرب. وفيما يخص إنجيليي الأردن، الذي يعدون حوالي ١٠ آلاف نسمة، أكد المعايعة أنهم جزء من الوطنية الأردنية والأمة العربية ورفضوا قرار ترامب. وأشار إلى أن مجمع الكنائس الإنجيلي الأردني بعث برسالة لترابم تدعوه للعدول عن قراره.



الاحتلال، جرائم مكشوفة بحق الأطفال.

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»

المس الروتيني والمنهجي بحقوق القاصرين الفلسطينيين لا يزال مستمراً في ظل انعدام رقابة قضائية جوهرية

قدرة التأثير على مضامين أوامر تدار حياتهم وفقاً لها يطبقها دائماً جنود وقضاة ومدعون إسرائيليون وتمثل مصالح دولة الاحتلال. إنه جهاز يمثل فيه الفلسطيني دائماً كمشتبته به. والمحاكم العسكرية لم تكن ولن تكون يوماً حكماً حيادياً فهي إحدى الآليات المركزية التي تستخدمها الدولة لاضطهاد السكان الفلسطينيين وقمع أية بادرة لمقاومة السيطرة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وهذا هو السبب أيضاً في أن سعي جهات رسمية لعقد مقارنة بين جهاز القضاء العسكري وجهاز القضاء المدني الإسرائيلي محكومة بالفشل مسبقاً. ويقوم الجهازان على مبادئ مختلفة وغاية كل منهما حماية مصالح مغايرة. فجهاز المحاكم الفاعل داخل حدود الخط الأخضر يعكس مصالح المجتمع الذي أتى منه المتهمون ويعمل على حمايتها. فيما المحاكم العسكرية التي أتى من المتهمون وإنما مصالح نظام الاحتلال وأولاً وقبل كل شيء رغبته في استمرار وجوده. هذا الفرق الجوهرى نشق أيضاً الفجوة الفاصلة بين الجهازين: طريقة الاعتقال وأنواع المخالفات وسقف الأدلة المطلوبة لأجل تقديم لائحة اتهام وتعليل اعتقال المتهمين والعقوبات التي تصدر في حقهم. من هنا فإن مقارنة المعطيات بين هذين الجهازين باطله كلها والغاية الوحيدة منها إضفاء الشرعية على جهاز القضاء العسكري.

وتابع التقرير أن جهاز القضاء العسكري ليس الجهاز الوحيد الذي تسعى إسرائيل من خلاله لخلق صورة زائفة توهم بالآداء القانوني سعياً لإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان الملامزة لإدارة نظام الاحتلال. هكذا تعرض إسرائيل أيضاً جهاز تطبيق (أو بالأحرى عدم تطبيق) القانون العسكري بعد أن أقامت جهازاً مغطاً غايته الظاهرية معالجة شكاوى الفلسطينيين المقدمة ضد جنود لكنه يعمل فعلياً كجهاز لطمس الحقائق. وهكذا أيضاً تدعي إسرائيل حين تهدم منازل الفلسطينيين بحجة البناء غير المرخص، بينما في الواقع لا يملك الفلسطينيون أي إمكانية لاستصدار رخص بناء وإقامة منازلهم وفقاً للقانون. وهذا واقع تدركه السلطات الإسرائيلية جيداً لأنها هي من ابتدأت ذلك تدعي إسرائيل أنها لم تضم الضمة الغربية في حين هي تتصرف هناك كأنها ضمن حدودها السيادية وتطبق قوانينها كما تشاء وتتجاهل احتياجات الفلسطينيين. وختم التقرير: إن الصورة الزائفة لا تسهم في الحفاظ على حقوق الإنسان، بل إنها تسهم في إضفاء الشرعية على نظام احتلال يحرص من حين لحين على اتخاذ إجراءات وإدارة مناقشات وإقامة لجان ووضع خطط ونشر تقارير. والصورة الزائفة أيضاً تسهل على الجمهور في البلاد والعالم هضم نظام الاحتلال حيث من الأسهل قبول اعتقال قاصر حين يبدو أن هناك قضايا «نظر في جميع البيانات»، ومن الأسهل قبول هدم منزل أسرة بأكملها إذا نفذ أحد أبنائها عملية داخل إسرائيل وبعد أن «نظر في الملف» قاضي المحكمة العليا. ومن الأسهل قبول توسيع مستوطنة حين يبدو أن الأرض التي أقيمت عليها أكلت كـ«أراضي دولة»، وفقاً لتعليمات منظمة حدودها السلطات. غير أنه من وراء هذه الصورة الزائفة يدار منذ خمسين سنة نظام مسؤول عن المصائب العنيف بملابيين الأشخاص كل يوم دون رقيب أو حسيب. وما من قانون أو أمر عسكري أو مرسوم أو قرار محكمة يمكنه تمويه ذلك. وعند نزع هذا القناع يتبدى نظام الاحتلال مكشوفاً بكل قباحته أمام أعين الجميع.

رمزي لا قيمة فعلية له. وأشار إلى أنه في أعقاب التماسات عدّة زفعت إلى محكمة العدل العليا تمّ تقصير بعض فترات الاعتقال المحددة في الأوامر العسكرية والتي تسري على سكان الأراضي المحتلة لأجل الرقابة القضائية. وضمن ذلك خذت للمرة الأولى فترات اعتقال خاصة بالقاصرين. وتمّ تقصير الفترة التي ينبغي خلالها جلب المعتقل للمؤل أمام المحكمة وفترة الاعتقال لحين تقديم لائحة الاتهام وفترة الاعتقال لحين انتهاء الإجراءات القانونية. لكن تقصير فترات الاعتقال في الحالات أعلاه لم يقلل عدد القاصرين المعتقلين ولم يكن له تأثير على حقوق القاصرين المائلين للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية. فأولاً الفترات المحددة اليوم في الأوامر العسكرية يمكن إطلاتها بسهولة نسبياً. وثانياً وأساساً: تقصير الفترة يمكن أن يكون ذا تأثير فقط في جهاز يقيم رقابة قضائية جوهرية على كل قرار اعتقال، جهاز يرى في أن اعتقال قاصر أمر ينبغي اللجوء إليه فقط في حالات استثنائية فقط إذا لم يوجد بديل. على عكس ذلك تنظر المحاكم العسكرية إلى اعتقال القاصرين على أنه جزء روتيني من عملها وفترات التحفظ على المتهمين القاصرين التي يقترزها القضاة تؤدي إلى إبقائهم رهن الاعتقال لمدة طويلة.

ولفت التقرير إلى أن التغييرات التي تقصدها الدولة تتحور حول ما يجري في المحاكم العسكرية نفسها. وحين تسلط الدولة الضوء كثيراً على هذا الجانب فهي لا تقصد سوى تحويل الانتظار عن المسألة الأساسية. فهذه التغييرات لا تتناول المرحلة الحرجة - الاعتقال الأولي والتحقيق الذي يجري بعد ذلك. وطريقة عمل الجهاز القضائي العسكري تحدد مصير الملف بما يحدث في هذه المرحلة، وخاصة انتزاع اعتراف من القاصر أو انتزاع إفادة تجزئه من فم قفان آخرين. وتنطوي الإجراءات في هذه المرحلة على مسخ طخير بالقاصرين الذين يجتازونها وحيدين تماماً دون مراقبة الوالدين أو محام ودون أن يكون إلى جانبهم أي بالغ يعنى بمصالحهم. ويشرح لهم ما الذي سيحدث ويعرفهم على حقوقهم. عوضاً عن ذلك يجد القاصرون أنفسهم محاطين بالغبين هم ممثلو الدولة التي تحتلهم وبعضهم حتى لا يتحدث بلغتهم. والغاية من ذلك إرغامهم على الاعتراف والإدلاء بمعلومات.

ومضى التقرير قائلاً: اختارت إسرائيل أن تقيم في الضمة الغربية جهاز محاكم عسكرية وأن تحاكم فيها القاصرين الفلسطينيين. وتبين الوثائق التي نشرتها جهات رسمية أن الدولة تفهم أن القاصرين مستحقون نظرياً على الأقل، لحماية خاصة وأن جهاز القضاء الخاضع بالشبيبة يفترض أن يعمل وفق مبادئ مغايرة لتلك المثبتة لدى محاكمة البالغين. لكن الفجوة بين فهم الدولة وواقع سياساتها تشهد على أن هذه المصوغات كتبت فقط لرفع العتب ولأغراض الدعاية لا غير. فالتغييرات التي أدخلتها الدولة في الجهاز القضائي العسكري شكلية لا غير. وأيضاً بعد إدخالها لا يزال هذا الجهاز يتجاهل مبادئ أساسية تميز أجهزة القضاء الخاصة بالشبيبة في القانون الدولي في دول كثيرة في العالم وفي إسرائيل، من ضمنها مبدأ مصلحة الطفل، مبدأ الملائد الأخير بحيث لتأج السلطات إلى اعتقال وحبس القاصرين إلا إذا انعدم بديل آخر. ومبدأ التاهيل بحيث تعطى له الأفضلية على إخضاع القاصرين لإجراء قضائي. وفي جهاز القضاء العسكري للشبيبة فإن التعليمات والأوامر العسكرية يكتبها إسرائيليون فقط. وهم يفعلون ذلك متجاوزين الفلسطينيين الذين لا يملكون

قال تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي حول حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) إن المس الروتيني والمنهجي بحقوق القاصرين الفلسطينيين في أراضي إسرائيل لا يزال مستمراً. في ظل انعدام أي رقابة قضائية جوهرية. وأضاف التقرير، الذي نُشر تحت عنوان «شبيبة في خطر»، أن دولة الاحتلال أدخلت في العقد الأخير بعض التغييرات على الأوامر العسكرية المتصلة باعتقال قاصرين وطرق معاملتهم في المحاكم العسكرية. ويبدو ظاهرياً وكأن هذه التغييرات جاءت لتحسين الحماية الممنوحة للقاصرين في الجهاز القضائي العسكري، غير أن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل لم يكن لها سوى تأثير هامشي على حقوق القاصرين. ويُضخ أن التغييرات الشكلية لتحسين الصورة شيء والواقع شيء آخر. وتشهد المعطيات على أن المس الروتيني والمنهجي بحقوق القاصرين لا يزال مستمراً.

وجاء في التقرير: يجتاز مئات القاصرين الفلسطينيين كل سنة المسار نفسه: القبض عليهم ولا تعطى لهم أو في منازلهم في منتصف الليل ومصعب أعينهم وتكبير أيديهم ثم اقتيادهم إلى التحقيق، ويندر إلا يرافق ذلك استخدام العنف. ويجري التحقيق مع هؤلاء القاصرين وهم وحيدون ومنقطعون تماماً عن العالم، لا شخص بالغ يعرفونه يقف إلى جانبهم ولا تعطى لهم فرصة التشاور مع محام قبل التحقيق، وكل ذلك بعد اقتيادهم للتحقيق أصلاً وهم متعبون وخائفون حيث أن بعضهم اقتيد من الشارع وقد أمضى ساعات خارج منزله، وبعضهم أفزعوه من نومهم في منزله، وبعضهم لم يتناول طعاماً أو شرباً طيلة ساعات، إلى حين التحقيق. والتحقيق نفسه يرافقه في أحيان كثيرة التهديد والصراخ والشتائم، وأحياناً العنف الجسدي أيضاً. والهدف من كل ذلك واحد: إرغام القاصرين على الاعتراف بارتكاب جرم نسب إليهم أو الإدلاء بمعلومات لتجريم آخرين. ويجري اقتياد القاصرين للمؤل أمام المحكمة العسكرية لأجل تمديد اعتقالهم وهناك يلتقي معظمهم بمحاميهم للمرة الأولى. في معظم الحالات يقترز القاضي تمديد اعتقالهم حتى عندما تكون البينة الوحيدة ضدّهم اعترافهم الشخصي وأحياناً معلومات أخرى من ذلك إرغامهم على الاعتراف والإدلاء هذه الاعترافات والمعلومات قد انتزعت ضمن مش طخير بحقوقهم. وفي هذه الظروف وبالنظر إلى إدراكهم أن حكماً بالسجن ينتظرهم يوافق القاصرون على الاعتراف بالتهمة المنسوبة إليهم والتوقيع على صفة يجرها محاميهم مع النيابة فقط لكي يتجنبوا من العودة إلى حياتهم العادية بأسرع ما يمكن. بعد قضاء المحكومية المثقف عليها في الصفقة، والتي صادق عليها قاضي المحكمة العسكرية للشبيبة.

وقال التقرير إن المحكمة العسكرية للشبيبة تعمل منذ عام ٢٠٠٩. وتنظر الدولة إلى إقامة محكمة خاصة بالشبيبة كإجراء الخطوات الزامية إلى الحفاظ على حقوق القاصرين في الجهاز القضائي العسكري. لكن هذه الخطوة لم تحضن فعلياً حقوق القاصرين المائلين للمحاكمة. وتزعم الدولة أن التغييرات التي أدخلت على الأوامر العسكرية تتيح لوالدي القاصر انخراطاً أكبر في الإجراءات القضائية المتخذ في حق ولدهما وحتى أنها تمنحهما دوراً مركزيًا، فيه. وخذت التعليمات الجديدة واجب إبلاغ الوالدين عن اقتياد ولدهما للتحقيق وحققهما أن يحضرا جلسات المحكمة وأن يقدموا باسمه طلبات إلى المحكمة وأن يشاركا في جلسات مناقشة خطة تاهيل له. ولكن أيضاً هنا ليست هذه التعليمات سوى مرسوم

تحليلات إسرائيلية حول قضية طالبي اللجوء الأفارقة:

نتيهاهو قائد متردد وضعيف ويخاف من قواعده الانتخابية!

«*المشكلة لا تكمن في نتيهاهو بل في الشعب الذي يؤيد طرد الأفارقة كما يؤيد قتل الفلسطينيين في قطاع غزة»*

المحكمة العليا تدافع فيه عن خطة الطرد، في الوقت الذي كان نتيهاهو يبيلور خطته الجديدة مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. في أعقاب هذا الاحتجاج الذي ظهر فيه وزراء وأعضاء كنيست من الليكود ينتقدون نتيهاهو بشكل مباشر، أعلن نتيهاهو بعد بضع ساعات عن تراجعهم عن الاتفاق الجديد، مبرراً ذلك بأنه يريد الاجتماع أولاً مع سكان جنوب تل أبيب ليسمع آراءهم، وهم الذين قادوا احتجاجات فاشية ضد الأفارقة في تل أبيب، وعلاوة على ذلك اتهمت نتيهاهو الصندوق الجديد لإسرائيل بأنه كان وراء معارضة دول أفريقية استقبال المبرودين من إسرائيل، حيث برر ذهابه إلى الخطة الجديدة بأن الدول الأفريقية لم توافق على استقبال المبرودين بسبب الضغوط التي مارسها هذا الصندوق عليهم.

ورداً على الخطوات الإسرائيلية وتصريحات نتيهاهو، قال نائب وزير الخارجية الرواندي إن بلاده ليس لديها اتفاق مع إسرائيل ليتم قبول أو رفض هذا الاتفاق، وأشار إلى تغريده نشرها نتيهاهو على صفحته على «تويتر»، وقال: «لم يكن هناك أبداً اتفاق مع إسرائيل، لا كتابة ولا شفوية»، وفقاً للمسؤول الرواندي، فإن اتهامات نتيهاهو بانسحاب رواندا من اتفاق أبرمته مع إسرائيل بسبب ضغط من جهات مدنية وعناصر الاتحاد الأوروبي عارية عن الصحة. وأعرب نائب الوزير عن غضبه من التقارير التي تفيد بأن سبب الانفجار في الاتصالات بين البلدين هو مسألة وضع المفتشين الإسرائيليين في رواندا. وأكد «لا يوجد سبب لأن يكون المفتشون الإسرائيليون في بلدنا، وإن رواندا هي منطقة سيادية لرواندا وليس لإسرائيل».

ووصلت العاصفة السياسية إلى أوجها، عندما هدد عضو الكنيست الإسرائيلي من حزب «البيت اليهودي»، بتسليخ سموريتش، المعروف بمواقفه العنصرية، بأن حزبه سيعمل على إسقاط حكومة نتيهاهو في حال أبتقت على الاتفاق.

وكما ذكرنا، اضطر نتيهاهو إلى الإعلان عن تجديد الاتفاق مع الأمم المتحدة، بحجة دراسة الموضوع وعرضه على الحكومة، بعد أن شن اليمين الإسرائيلي ووزراء من حزب الليكود حملة شعواء اتهموه فيها بعدم الثبات على موقف، والتراجع عن سياسة طرد اللاجئين الأفارقة.

وحلل الكثير من الكتاب تصرف نتيهاهو المناور والضعيف في هذه المسألة، حيث أرجع المحلل الاقتصادي في صحيفة «هارتس» نحميا شطرسار، المعروف بتوجهاته الاقتصادية الليبرالية، ذلك إلى شخصية نتيهاهو نفسه، معتبراً إياه قائداً متردداً ضعيفاً، كما اعتبر أن إنجاز نتيهاهو في بناء الجدار على الحدود المصرية، والذي منع بشكل كلي دخول لاجئين أفارقة جدد إلى إسرائيل، لم يأت نتيجة قلقه على سكان جنوب تل أبيب الذين يترتمز عندهم الأفارقة، حيث تم تأجيل بناء الجدار لسنوات رغم وعود نتيهاهو ببنائه، وجاء البناء بحسب شطرسار فقط بعد أن شنت جماعات مسلحة من سيناء هجمة على إسرائيل قتل خلالها عدد من الإسرائيليين، مما دفع المؤسسة الأمنية العسكرية إلى ممارسة الضغط لبناء الجدار، وهذا ما قام به نتيهاهو والقصد من وراء ذلك أن نتيهاهو، الذي تفاخر بأنه بنى الجدار لإيقاف وصول الأفارقة إلى إسرائيل، تأخر سنوات في إقامة الجدار برغم إقراره في الحكومة، فقط بعد حدوث عملية قتل فيها إسرائيليون قام ببناء الجدار، وهو ما يؤكد غياب قيادته وتردده وخوفه من قواعد الاجتماعية، فهو يتركم ويقر بحسب قواعد الانتخابية وليس بحسب مصلحة الدولة، وهذه برأي المحلل صفات مناقضة للقيادة. أما الصحافي غدعون ليفي فقد اعتبر أن المشكلة لا تكمن في نتيهاهو بل في الشعب الذي يؤيد طرد الأفارقة كما يؤيد قتل الفلسطينيين في قطاع غزة، ونتيهاهو هو أسير هذا الشعب ويفهم ما يريد ويتصرف بناء على ذلك.

ويعبر هذان الموقفان عن التوجهات العامة التي أعرب عنها الكتاب الإسرائيليون المعارضون لطردهم الأفارقة، فمنهم من قال إن إسرائيل تعيش فترة الرعام الذين باتوا يحدون سياسات الحكومة، بينما يعتبر البعض الآخر أن المشكلة كامنة في نتيهاهو الذي يعيد إنتاج الرعام لأنهم يحملونه على أكتفهم، برغم كل ما يحيط به من فساد مالي وسياسي وعدا للديمقراطية.

وبعد أن تراجع نتيهاهو في موضوع خطته باستيعاب نصف المهاجرين الأفارقة، وعودته إلى خطة الطرد من جديد، توجه إلى تبني اقتراح القانون الذي يحاول منع المحكمة العليا من إلغاء قوانين تسنها الحكومة في الكنيست. وحاول حزب «البيت اليهودي»، في إثر قيام المحكمة العليا بإبطال قوانين طرد الأفارقة، عرض اقتراح قانون يسمح للكنيست بسن قانون جديد بعد إلغاءه من المحكمة العليا، وجاء هذا القانون ضمن التوجه العام لحزب «البيت اليهودي» في إعادة إنتاج السلطة القضائية، بما ينسجم مع التوجهات الاستيطانية الكولونيالية للحزب. بيد أن نتيهاهو فاجأ الجميع هذا الأسبوع بتبنيه قانوناً أكثر راديكالي، يمنع المحكمة العليا كلياً من إلغاء قوانين طرد الأفارقة، ويهدف نتيهاهو من وراء هذا الأمر إلى معارضة حزب «البيت اليهودي» من اليمين، لا سيما وأن هذا الحزب تحدى نتيهاهو في موضوع تراجعهم عن طرد الأفارقة، وأظهره بأنه تخلى عن مبادئه فجاأ اقتراحه بشأن سن قانون يتجاوز إلغاء المحكمة العليا لقانون طرد الأفارقة. أما الهدف الثاني، برأي محللين إسرائيليين، فيعود إلى رغبة نتيهاهو بإجراء انتخابات مبكرة، حيث أن اقتراحه لقانون راديكالي يسحب من المحكمة العليا صلاحية إلغاء قوانين الكنيست سوف يلقي معارضة من حزب «كلنا» برئاسة وزير المالية موشيه كلون، والذي يعتبره كلون قانوناً متطرفاً لا يستطيع الموافقة عليه وهو من يعرض نفسه بأنه مدافع عن المحكمة العليا. وإذا رفض كلون التصويت على القانون فإن ذلك يعني سقوط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، وهذا ما يريده نتيهاهو ولذا فإنه يزعج بالجميع إلى هذه الزاوية.

أعلن في إسرائيل، أول أمس الأحد، عن إطلاق المهاجرين الأفارقة المحتجزين في منشأة «سهرونييم» في جنوب إسرائيل بعد أن فوّتت الحكومة الموعد النهائي الذي حددته المحكمة العليا لإنهاء خطة ترحيل طالبي اللجوء الإريتريين والسودانيين.

وأبلغت الدولة المحكمة العليا أن المفاوضات مع بلد ثالث، التي تحدثت تقارير عدة أنها أوغندا، لقبول المهاجرين المرحّلين من إسرائيل ما تزال جارية.

واكدت سلطة السكان والهجرة والحدود، في بيان لها، إطلاق سراح المحتجزين، والذين يصل عددهم إلى نحو ٢٠٠ شخص. وقبيل الموعد النهائي أبلغ المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت المحكمة أنه سيتم الإفراج عن المحتجزين مع استمرار المحادثات مع بلد آخر.

وكانت المحكمة منحت الدولة، في الأسبوع الماضي، مهلة حتى منتصف يوم الأحد لعرض خطة ترحيل لإعادة توطين المهاجرين في بلد ثالث بشكل آمن، أو إطلاق سراحهم من الاحتجاز.

وفي هذه الأثناء أعلن أن إسرائيل تجري محادثات مع أوغندا وقالت إنه من المرجح للغاية التوصل إلى اتفاق. وأقر وزير أوغندي رفيع، هو وزير الدولة لشؤون المهاجرين والتاهل للكوارتس موسى إيكويرو، للمرة الأولى، يوم الجمعة الفائت، بأن بلاده تدرس بإيجابية طلباً من إسرائيل لقبول ٥٠٠ طالب لجوء إفريقي.

وحتى يوم الجمعة، نفت أوغندا باستمرار وجود صفقة ترحيل مع إسرائيل، على الرغم من التقارير التي تحدثت عن استقبالها لمهاجرين تم ترحيلهم من إسرائيل. وكانت رواندا، وهي دولة طرف ثالث أخرى ذكرت تقارير أنها وافقت على استقبال طالبي لجوء من إسرائيل، نفت وجود أي اتفاق وقالت إنها لن تستوعب أي مهاجر يتم طرده من إسرائيل.

وتأتي هذه التطورات بعد أن أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتيهاهو، في وقت سابق من الشهر الحالي، عن التوصل إلى اتفاق جديد مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وقام نتيهاهو بتجديد الاتفاق بعد وقت قصير من إعلانه عنه، في أعقاب انتخابات حادة وأجهاها من سياسيين في أحزاب اليمين ومجموعات مناضة للمهاجرين.

وتحول وجود المهاجرين، الذين هم بمعظمهم من إريتريا والسودان، إلى موضوع سياسي رئيسي في إسرائيل. ولاقى سياسة ترحيل سابقة اتبعتها الحكومة الإسرائيلية، وعرضت من خلالها على المهاجرين مبلغ ٢٥٠٠ دولار وبطاقة سفر إلى بلدان أفريقية، تنديداً من نشطاء إسرائيليين ومن الأمم المتحدة، الذين اعتبروها فوضوية وغير آمنة بالإضافة إلى تنفيذها بصورة سيئة.

وتم ترحيل نحو ١٧٠٠ طالب لجوء طواعية إلى أوغندا في الأيام الثلاثة الأخيرة، لكن الحكومة تسعى لأن تتم عمليات الترحيل المستقبليّة بصورة أسرع، بمعدل حوالي ٦٠٠ مهاجر في الشهر، بدلا من ٢٠٠ في العام الواحد. لكن من أجل حدوث ذلك، تحتاج إلى دولة توافق على استقبال طالبي اللجوء تم ترحيلهم بشكل قسري.

وتحدثت طالبو لجوء تم ترحيلهم طواعية إلى أوغندا ورواندا في الماضي عن مواجهتهم لمخاطر حقيقية وحتى تعرضهم للسنج بعد وصولهم إلى أفريقيا من دون الوثائق الملائمة، ولم يسمح لهم بالبقاء في رواندا، وإنما أجبروا على اجتياز الحدود بصورة غير شرعية إلى بلدان أخرى.

وقامت المحكمة العليا بتجديد عمليات الترحيل في منتصف شهر آذار الماضي استجابة للتماس تم التقدم به إليها.

الخطة الجديدة التي لم تعرّط طويلاً!

في أعقاب الاحتجاج المحلي والدولي ونفي الدول الأفريقية وجود تفاهات من إسرائيل في شأن استقبالها للأفارقة، عمل نتيهاهو ووزراء الداخلية أرييه درعي على خطة بديلة بالتعاون مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وقد عمل عليها نتيهاهو بشكل سرّي بالرغم من أن الحكومة كانت تدافع عن الخطة القديمة في المحكمة العليا، وفي نفس الوقت تقوم بصياغة خطة بديلة تكون مقبولة دولياً، مما أعطى الانطباع أن الحكومة ماضية في خطة الطرد القسري السابقة. وبحسب صحيفة «هآرتس» فإن كافة طالبي اللجوء من دارفور في السودان، وعددهم ٣ آلاف شخص، سيكونون أول من يحصل على مكانة مؤقتة في إطار الخطة التي تستبدل خطة طرد جميع طالبي اللجوء. وفي إطار هذه الخطة سوف يتوقف طالبو اللجوء من إريتريا والسودان عن تقديم طلبات شخصية، حيث أن الأمم المتحدة وإسرائيل ستقومان بتقسيمهم إلى مجموعات لتحديد مكائنتهم. وجاء أنه لم يصدر قرار بعد بشأن ٣ آلاف طالب لجوء آخرين سيحصلون على مكانة في إسرائيل في المرحلة الأولى من الخطة التي تستمر سنة ونصف السنة. وخلال السنوات الخمس القادمة من المفترض أن يحصل ١٦٢٥٠ طالب لجوء آخرين على مكانة لجوء، وعدد مماثل سوف يقاودر البلاد إلى دول غربية.

وأعلن نتيهاهو عن هذه الخطة في مؤتمر صحفي فاجأ الجميع، خصوصه ومؤيديه. فقد تفاجأ خصومه من كون نتيهاهو تراجع عن خطة الطرد لصالح تسوية مع مفوضية اللاجئين، وعلاوة عن تبنيهم لهذه الخطة التي اعتبرت نجاحاً لنضالهم ضد خطة الطرد. في المقابل تفاجأ مؤيدوه الذين اعتبروا أنه تراجع عن الوعود التي قطعهما لسنوات لقواعده الانتخابية المؤيدة للطرد، فضلاً عن أن الخطة لم تعرض على الحكومة حيث فاجأت أيضاً وزراء الليكود.

بعد الإعلان عن الخطة بدأت تتور موجات من الغضب داخل اليمين، عبر عنها وزراء وفي الليكود، وأحزاب اليمين لا سيما حزب «البيت اليهودي»، ورئيسه وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت. كما ثارت شبكات التواصل الاجتماعي من قواعده اليمين التي عارضت الخطة واعتبرت أن نتيهاهو خانها وخذعها، لا سيما وأن الحكومة كانت تخوض صراعا في

[٦] طالع تقريراً مفصلاً آخر من ٦

موجز اقتصادي

ارتفاع ديون العائلات
بضعفي نسبة ارتفاع المداخيل

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن حجم ديون العائلات في إسرائيل ارتفع منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام الماضي بنسبة ١٠٠٪، في حين أن الدخل الصافي للعائلات، الذي يشمل الرواتب الصافية ومداخيل أخرى، ارتفع في ذات الفترة بنسبة ٥٠٪. وهذا ما يزيد قلق البنك المركزي، خاصة وأن الارتفاع الأعلى هو للصرف الجاري، وليس للقروض الاسكانية.

وحسب التقرير، فإن حجم ديون العائلات بلغ في العام الماضي ٢٠١٧، حوالي ٥٣٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٥١٢ مليار دولار، مقابل ٢٧٠ مليار شيكل في العام ٢٠٠٧. وقد ارتفع حجم الديون الإجمالي في العام الماضي بنسبة ٥٤٪.

ويبلغ حجم القروض الاسكانية في ٢٠١٧ حوالي ٣٣٧ مليار شيكل، زيادة بنسبة ٥٨٪ عن العام ٢٠١٦. في حين بلغ حجم الديون للصرف للعائلي الجاري قرابة ١٩٣ مليار شيكل، زيادة بنسبة ٣٢٪. ويقول التقرير إن حجم القروض التي حصلت عليها العائلات في العام الماضي وحده، وليس لغرض الإسكان، بلغ ١٢ مليار شيكل، مقابل ٣ مليارات شيكل في العام ٢٠٠٧.

ويشير التقرير إلى أن الزيادة الفعلية لحجم الديون ارتفع منذ العام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٠٪، أكثر من إجمالي الدخل الصافي للعائلات، وهذا لأن حجم الديون ارتفع بنسبة ١٠٠٪، في حين أن دخل العائلات الصافي ارتفع في ذات الفترة بنسبة ٥٠٪. ويضاف إلى هذا أن عدد العائلات ارتفع في ذات الفترة بنسبة ٢٠٪.

ويقول التقرير إن حجم القروض الاسكانية في إسرائيل بلغ ٢٧٪ من حجم الناتج العام، وهذه نسبة أقل من معدل النسبة في الدول المتطورة. في حين أن حجم الديون للصرف للعائلي الجاري يعادل ١٥٪ من حجم الناتج العام، وهذه نسبة أعلى من المعدل القائم في الدول المتطورة. وقد ساهم في الارتفاع الكبير في حجم الديون عاملان، أولهما الفائدة البنكية المنخفضة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، رغم أن الفوائد على القروض تبقى عالية جدا، مقارنة مع الفائدة الأساسية. ففي حين أن الفائدة الأساسية التي يطرحها بنك إسرائيل منذ شباط ٢٠١٥، هي ٠٪، فإن الفوائد على التوفيرات تبقى هامشية في حدود ٠٫١٪ إلى ٠٫١١٪. أما الفوائد على القروض فهي تتراوح ما بين ٢٪، وتصل إلى ما يزيد عن ١٠٪.

والعامل الثاني هو إقبال شديد للعائلات على شراء السيارات الجديدة، إذ إن ما يزيد عن ٤٠٪ من أثمان السيارات هي قروض من البنوك وشركات استثمارات، وهذا يبرز بشكل خاص في سنة الذروة لبيع السيارات في العام ٢٠١٦، الذي سجل بيع ما يزيد بقليل عن ٣٠٠ ألف سيارة، ففي ذلك العام ارتفع حجم ديون العائلات لأراضٍ جارية وليس للسكن بنسبة ٦٠٪، مقارنة بالعام ٢٠١٥، الذي هو أيضا سجل ذروة في بيع السيارات. ويحذر بنك إسرائيل من هذا الارتفاع الدائم بنسب عالية لحجم ديون العائلات، ويطلب بلجها، تخوفا من ارتفاع نسبة عدم احترام التسديد، في حال تضررت أزمة اقتصادية، أو عادت الفائدة البنكية إلى مستويات سابقة، رغم أن هذا لا يلوح بالأفق حتى نهاية العام الجاري على الأقل، نظرا لكون التضخم العالي ما زال هامشيا. وأقل من الحد الأدنى التي حددته السياسة الاقتصادية، من ١٪ إلى ٣٪ سنويا.

معدل الرواتب يسجل ارتفاعا
جديدا في مطلع العام

سجل معدل الرواتب في مختلف قطاعات الاقتصاد، في الشهر الأول من العام الجاري، ارتفاعا بنسبة ٢٪، ليصل إلى مستوى ١٠٢٠٨ شواكل، وهو ما يعادل حوالي ٢٩١٦ دولارا. إلا أنه في طيات هذا المعدل فجوات كبيرة، إذ أن فقط ثلث العاملين يتقاضون رواتب أعلى من المعدل العام، في حين أن الثلثين يتقاضون أقل منه. كما أن ٣٢٪ من الأجيرين يتقاضون راتب الحد الأدنى وما دون.

ويتبين من تقرير بنك إسرائيل أن معدل الرواتب يسجل ارتفاعات دائمة في السنوات الأخيرة، بموازاة ارتفاع أعداد العاملين سنويا. وحسب ما ورد، فإنه منذ العام ٢٠١٢ وحتى نهاية العام ٢٠١٧ ارتفع معدل الرواتب العام بنسبة ١٤٪، في حين أن إجمالي التضخم المالي في ذات الفترة ارتفع بنسبة ٢٢٪. كما يشير التقرير إلى أن عدد العاملين في السنوات الماضية ارتفع بـ ٦٠٠ ألف عامل، وأن البطالة باتت في أدنى مستوياتها، ٤٪ في نهاية العام الماضي و٣٫٨٪ في شهر شباط الماضي.

وكان أعلى مستويات الرواتب في قطاع العلوم والإعلام والتقنيات العالية، وبلغ أكثر من ضعف المعدل العام- ١١٧٢٥ شيكلا، وهو ما يعادل ٦٢٠٧ دولارات. أما في قطاع الاستشارات والخدمات المالية، فقد سجلت الرواتب أعلى نسبة ارتفاع- ٧٥٪، وبلغ المعدل ١٩٠١٣ شيكلا.

أما في قطاع التربية والتعليم، فقد بلغ معدل الرواتب ٧٨٠٣ شواكل، بمعنى ٧٧٪ من معدل الرواتب العام. وفي قطاع التمريض البيتي والرفاه الاجتماعي بلغ معدل الرواتب ٨٧٨٨ شيكلا. ومعدل الرواتب الأدنى هو في قطاع المطاعم والضيافة، إذ بلغ ٤٨٧٨ شيكلا، وهذا أقل من الحد الأدنى من الرواتب، الذي بلغ في الشهر الأخير من العام الماضي ٥٣٠٠ شيكل، وهو ما يعادل حاليا ١٥١٤ دولارا. يذكر أن معدل الرواتب العام لا يعكس معدل الرواتب الفعلي، إذ أن معدل الرواتب العام يجمع الرواتب المسجلة ويقسمها بين العاملين، بينما معدل الرواتب الفعلي يتعامل مع مستويات الرواتب، بحسب أعداد العمال، التي تتقاضى كل واحد من مستويات الرواتب، ولهذا نرى أن معدل الرواتب الفعلي في حدود ٦٧٪ من معدل الرواتب العام، أو ٧٠٠ كحد أقصى.

سجلت البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى، في العام ٢٠١٧، ذروة جديدة في الأرباح، إذ بلغ حجمها الإجمالي ١٢ مليار شيكل (٦٦١ مليار دولار). وهذا يعد زيادة بنسبة ١٢٪ عن العام الذي سبق ٢٠١٦، وزيادة بنسبة ٣٥٪ عن العام ٢٠١٢. وسجلت شركات التأمين الكبرى هي أيضا ذروة جديدة في أرباحها في العام الماضي، وبلغت ٣٢٢ مليار شيكل (٩١٩ مليون دولار)، وهذه زيادة بنسبة ٩٢٪ عن العام ٢٠١٦.

وكانت أعلى أرباح البنوك قد سجلها البنك الثاني من حيث الحجم، بنك ليثومي، الذي أعلن عن أرباح صافية بقيمة ٣١٧ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ٩١١ مليون دولار (٣٤٨ مليار شيكل للدولار). وتلاه البنك الأكبر هيوغليم، الذي حقق أرباحا بقيمة ٢٦٦ مليار شيكل (٧٦٤ مليون دولار)، وبنك ديسكونت- ١٣٦ مليار شيكل (٣٦٢ مليون دولار)، وبنك مزراحي طفاحوت- ١٣١ مليار شيكل (٣٧٦ مليون دولار)، وبنك هيبنتليثومي- ٦٧٨ مليون دولار (١٩٥ مليون دولار).

وقد حققت البنوك الخمسة الكبرى مجتمعة مداخيل بقيمة ٤٦٩٤ مليار شيكل (١٣٣٧ مليار دولار)، من بينها ٢٨٣٤ مليار شيكل (٨١٤ مليار دولار) من الفوائد البنكية، و١٤٦٦ مليار شيكل (٤٢٢ مليار دولار) من العمولات، وهذا برغم انخفاض الفوائد البنكية في السنوات الثلاث الأخيرة، والتقليصات العديدة التي جرت على نظام العمولات البنكية.

تقليص الموظفين خفض المصروفات

ويستدل من تقارير البنوك أن تقليص أعداد الموظفين في البنوك، بموجب تعليمات بنك إسرائيل المركزي، قد ساهم في خفض صرف البنوك على الرواتب، بما بين ٧٠٠ مليون إلى مليار شيكل بشكل تراكمي في ثلاث سنوات. ولم المفترض أن يكون التوفير أعلى، بعد أن انتهت البنوك من دفع نفقات التقاعد المبكر لعدد كبير من الموظفين.

وكان بنك إسرائيل المركزي قد أطلق، في العام ٢٠١٦، خطة لتقليص أعداد الموظفين في البنوك الخمسة الكبرى حتى العام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢٪، إذ أنه مع نهاية العام ٢٠١٦ بلغ عدد الموظفين في البنوك الخمسة ٤٣٧٧٥ موظفا، بمن فيهم العاملون في فروع للبنوك في دول عدة في العالم، وأساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وفي النصف الثاني من العام ٢٠١٧، أعلنت المراقبة على البنوك في بنك إسرائيل المركزي، د. حيدفا بار، أن على البنوك التجارية أن تغلق ٦ آلاف وظيفة أخرى حتى نهاية العام ٢٠٢٠، ما يعني مضاعفة الهدف الذي تم الإعلان عنه في نهاية العام ٢٠١٦، أي تقليص ٢٥٪ من عدد الوظائف الذي كان قائما مع نهاية العام ٢٠١٦، ما يعني إغلاق ١١ ألف وظيفة حتى العام ٢٠٢٠. وكان عدد العاملين في البنوك قد تقلص بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٨٠٠ موظف.

وأكبر بنك من حيث التشغيل، حسب معطيات نهايات العام ٢٠١٧، هو بنك ليثومي، الذي لديه ١٢ ألف وظيفة، ثم بنك هيوغليم وهو أكبر البنوك الإسرائيلية ويعمل فيه ١١ ألف موظف. ثم بنك ديسكونت، ثالث البنوك الإسرائيلية، ويعمل فيه ٩ آلاف موظف، أقل بألف موظف عن قبل ثلاث سنوات، ثم بنك مزراحي طفاحوت الذي يعمل فيه ٦ آلاف موظف، بزيادة ٤٠٠ موظفا منذ ٢٠١٣. والبنك الأخير هيبنتليثومي- ٤ آلاف موظف، أقل بـ

٣٦٠ موظفا عما كان في ٢٠١٣.

وحسب تقرير سابق، فإن الغالبية الساحقة من الموظفين، الذين أنهبوا أعمالهم في العاملين الماضيين، كان إما بالخروج إلى التقاعد، أو بالاستقالة الطوعية. والسبب الأساس الذي يدفع إلى تقليص أعداد الموظفين هو السعي لتقليص نفقات البنوك، في مجال الرواتب، خاصة على ضوء تطوير الشبكة التكنولوجية في البنوك، كي يتم تقليص المعاملات أمام الموظفين، ويضمن ذلك تطوير الخدمات عبر شبكة الانترنت والاتصالات الهاتفية. وكان تقرير سابق لبنك إسرائيل المركزي قد قال إن أجهزة الصراف الآلي للبنوك قد ضاعفت نفسها تقريبا خلال السنوات السبع الأخيرة، وفاق عددها في العام ٢٠١٧ الماضي ٢٠٠ جهاز، بدلا من ٩٧٩ جهازا حتى نهاية العام ٢٠٠٩. ويتوقع البنك تزايد أعداد الأجهزة في السنوات القليلة المقبلة، بموازاة خطة تقليص أعداد الموظفين في البنوك التجارية، لصالح المعاملات الالكترونية على أنواعها المختلفة، ويضمن ذلك معاملات من خلال أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال موقع البنوك على شبكة الانترنت.

تورط أمام السلطات الأمريكية

ويقول تقرير بنك هيوغليم إنه في العام الماضي أفرز جانبا مبلغ ٧٥ مليون دولار، كاحتياطي لمواجهة نتائج التحقيقات التي تجريها السلطات الأمريكية مع البنك، وقد انتهت بغرض غرامة باهظة، كغرامة بنك ليثومي الإسرائيلي، التي بلغت ٤٠٠ مليون دولار، وبذلك يكون بنك هيوغليم قد أفرز في السنوات الثلاث الأخيرة ما مجموعه ٣٤٨ مليون دولار، ومن المتوقع أن يرتفع المبلغ في هذا العام.

وتورطت البنوك الإسرائيلية الكبرى، ليثومي وهيوغليم، وأيضا بنك مزراحي طفاحوت، ولربما غيرها، في فتح حسابات بنكية لاميركان، وكلهم من اليهود

المستثمرين، بما ساعدهم على الهرب من الضرائب الأمريكية. وقد تفجرت القضية في العام ٢٠١٤، بدءا مع بنك ليثومي، إذ تسترت البنوك الإسرائيلية على متجري ضرائب أميركان، بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢، بفعل القانون الذي تم سنه في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ لمدة خمس سنوات، إلا أنه تم تمديده في العام ٢٠٠٨ لعشر سنوات أخرى، وكان الهدف منه تشجيع هجرة أصحاب رأس المال اليهود إلى إسرائيل.

ويمنح القانون المذكور المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه. وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثا عما يسمى بـ«الهجرة النوعية»، بمعنى استخدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية، وكان القانون يهدف في حينه إلى تحفيز ما يسمى «الهجرة النوعية» إلى إسرائيل. إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون

بإسرائيل «دفيئة لمتهربي دفع الضرائب». وبعد تحقيقات ثم مفاوضات مع بنك ليثومي، جرى تغريم البنك بدفع ٤٠٠ مليون دولار للسلطات الأمريكية، واعتبر هذا المبلغ حل وسط جيدا للبنك، الذي كانت التوقعات الأولية بأن يتكبد غرامة أعلى من هذا بكثير. ولاخفا بدأت التحقيقات مع بنك هيوغليم، وحتى الآن لم تنته قضيته أمام السلطات الأمريكية، لذا من المتوقع لاحقا بدأت التحقيقات مع بنك هيوغليم، وحتى الآن لم تنتهي القضية في بحر العام الجاري ٢٠١٨، بتفريم البنك غرامة باهظة، إلا أن بنك هيوغليم متورط أيضا بقضية فساد أخرى، إذ حسب الشبهات تم دفع رشوة لـ ١١ مستثمر يهودي لاتحاد كرة القدم الدولي، من خلال بنك هيوغليم، مقابل الحصول على حقوق بث مباشر

إعداد: بروهوم جرابسي

البنوك وشركات التأمين الكبرى تسجل ذروة في أرباح ٢٠١٧

أرباح البنوك الخمسة الكبرى بلغت ٢٦٦ مليار دولار، زيادة بنسبة ١٢٪ عن ٢٠١٦ أرباح شركات التأمين الكبرى بلغت ٩١٩ مليون دولار، زيادة بنسبة ٩٢٪ عن العام الذي سبق *مدخولات البنوك الأساسية من الفوائد والعمولات حتى ٢٠٢٠ ستكون البنوك قد ألغت حوالي ١١ ألف وظيفة*



لمباريات دولية.

كذلك الأمر أعلن بنك مزراحي طفاحوت أنه أفرز جانبا مبلغ ٤٤ مليون دولار، احتياطا لضطراره لدفع غرامة مالية للسلطات الأمريكية، في ذات قضية حسابات الاميركان.

أرباح شركات التأمين

وكما ذكر سجلت شركات التأمين الإسرائيلية الكبرى في العام الماضي أرباحا بقيمة ٣٢١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٩١٩ مليون دولار. وهذه ذروة غير مسبوقة، خاصة وأنها تشكل زيادة بنسبة ٩٢٪ عن الأرباح التي تم تسجيلها في العام ٢٠١٦.

وتقول التقارير إن عامل الأرباح الأكبر كان الارتفاع الحاد لأسعار أسهم الشركات في أسواق المال. فقد ارتفعت قيمة شركات التأمين من ١٧٢٧ مليار شيكل في العام ٢٠١٦، إلى ٢٤ مليار في العام الماضي، بمعنى ارتفاع بنسبة ٤٠٪. ويقول مسؤولو الشركات إن نسبة ارتفاع الأرباح جاءت أعلى من نسبة ارتفاع قيمة الشركات، لأن الأرباح عكست ارتفاع قيمة الشركات التأمين في السنوات الثلاث الأخيرة.

أما على صعيد فروع التأمين، فإن هذه الأرباح تحققت على الرغم من تراجع حجم التامينات الصحية الإضافية، التي تقدم خدمات وأدوية أعلى مما تشملها سلة الخدمات الصحية الرسمية. وهذا التراجع ناجم عن توسيع الخدمات الرسمية، خاصة الأدوية والعلاجات البيئية، والتمريض البيئي. في المقابل فإن شركات التأمين شهدت ارتفاعا في مداخيلها، بسبب الارتفاع الحاد في أعداد السيارات، وأكثر من نصف مليون سيارة جديدة، كزيادة فعلية على الشارع، رغم أنه تم بيع ٨٥٠ ألف سيارة في السنوات الثلاث الماضية، إذ أن هذا يعكس في ارتفاع تأمينات السيارات.

٤٠٪ من المصالح التجارية تضررت بسبب الشراء عبر الإنترنت!

المبيعات عبر الإنترنت ارتفعت خلال خمس سنوات بنحو ١٤٥٪ أكثر القطاعات تضررا للمبوسات والأحذية والإلكترونيات وقطع غيار السيارات*

ثم يأتي قطاع الأثاث المكتبي والمعدات البيئية والهدايا.

الحل: خفض الأسعار

وحسب خبراء معهد «كوفيس بي دي أي» فإن قسما من المسؤولية عن هذا التراجع يقع على المصالح التجارية وشبكات التسوق ذاتها، وهذا ما بدأت تستوعبه الشركات، ولكن بشكل متأخر بعض الشيء. فمثلا قالت ٤٦٪ من الشركات الصغيرة التي شملها الاستطلاع، إنها بدأت العمل أيضا من خلال شبكة الانترنت، وتخفض النسبة إلى ٢٠٪ لدى الشركات الكبيرة.

ووفقاً لتقرير المعهد، فإن إحدى وسائل مواجهة الشراء عبر الإنترنت هي خفض الأسعار. وقال ٢٤٪ من المستطلعين إنهم شرعوا في تخفيض الأسعار، فيما قال مستطلعون آخرون إنهم يواجهون ظاهرة الشراء عبر الانترنت، من خلال تطوير المحال التجارية وطرق العرض وإتباع أساليب تسويق جديدة في المحلات ذاتها، لتمنح الزبائن اطمئنانا للبضائع التي يشترونها.

وتقول تهيلياناي، المسؤولة في معهد «كوفيس بي دي أي»، إن الاستطلاع عرض صورة وضع مقلق، ولكن مقلق أيضا من ناحية أنه ليس لدى المصالح التجارية والشركات جاهزية كافية لمواجهة ظاهرة الشراء عبر الانترنت. وقالت إن تخفيض الأسعار وحده لا يكفي لمواجهة المنافسة، لأن تخفيض الأسعار سيعني انخفاض الأرباح، وبالتالي تعترض المصالح التجارية لخطر عدم الصمود في المنافسة.

وحسب استطلاع سابق شاركت في اعداده صحيفة «دي ماركر»، تبين أن ١٢٪ من الإسرائيليين يجرون مشترياتهم عبر شبكة الانترنت، وأن النسبة بين الأجيال الشابّة ارتفعت إلى ١٥٪. وحسب التوقعات، فإنه في غضون خمس سنوات، سيكون ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من مشتريات العائلات عبر شبكة الانترنت، وفي معظمها من شركات خارج البلاد.

وحسب ذات الاستطلاع، فإن ٢٢٪ من الجمهور في إسرائيل، الذين يشترتون عبر شبكة الانترنت، يشترتون لمبوسات وأحذية، وهذه تعد من أعلى النسب في العالم، وأن الظاهرة متنامية، إذ أن المبيعات الأكثر انتشارا هي الأدوات الكهربائية وما يتعلق بالإلكترونيات وغيرها.

ويقول استطلاع معهد «كوفيس بي دي أي» إن ٦٠٪ من شركات الملبوسات قالت إن حجم مبيعاتها قد تضرر في العام الماضي، بسبب ارتفاع الشراء عبر الانترنت. وحسب ذات المعهد، فإن هذا سبب بارز في الانهيارات الاقتصادية لدى شركات الملبوسات، كما أن ٥٠٪ من شركات الملبوسات تتوقع أن تضرر مداخيلها في العام الجاري، وحوالي ٤٠٪ يتوقعون أن يكون التراجع في المبيعات بأكثر من ١٠٪. ويقول خبراء هذا المعهد إن القطاع الثاني المتضرر من الشراء عبر الانترنت، هو قطع غيار السيارات، إذ أن ٦٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع من هذا القطاع قالوا إن مبيعاتهم تضررت بسبب الشراء عبر الانترنت. ثم يأتي قطاع الإلكترونيات إذ أعلن ٤١٪ ممن شملهم الاستطلاع من هذا القطاع أن مداخيلهم تراجعت.

شركة «إي بي» أنها تتلقى في كل دقيقة ٣٠ شروعة من إسرائيل.

وما يعزّز هذه الوتيرة هو الاعفاء الضريبي الذي يحصل عليه الفرد على شروعة تبلغ قيمتها حتى ٧٥ دولارا، بمعنى أنه يكون معفيا من ضريبة مشتريات (القيمة المضافة) بنسبة ١٧٪. ولكن مصادر في وزارة المالية قالت إن وزيرها موشيه كلون يخطط لإلغاء ضريبي على كل زرمة حتى ألف دولار. وهناك شك كبير في أن يتم تمرير اقتراح كهذا، سيقى حتما معارضة شديدة من اتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعيين.

وقد دعا اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلي الحكومة إلى وقف التشوه الحاصل في الضرائب تجاه قطاع الموزدين الكبار (تجارة الجملة). إذ أن هذا القطاع، حسب الاتحاد، لا يحظى بأي نوع من التخفيضات الضريبية.

ففي حين أن البضائع حتى ٧٥ دولارا التي يتم شراؤها من الخارج عبر الانترنت معينة من الضرائب، فإن البضائع التي تباع في إسرائيل خاضعة لضريبة القيمة المضافة منذ الشيكال الأول، وهؤلاء المعارضون يجدون لأنفسهم أذرع برلمانية لإحباط مشروع التخفيض الضريبي، الذي يقوده شخص وزير المالية موشيه كلون.

والقطاعات الأكثر شراء عبر الانترنت هي الملبوسات والأحذية والإلكترونيات ومنتجات التجميل. وحسب تقرير «دي ماركر» في الأسبوع الماضي، فإن القطاع الأكبر تضررا هو قطاع الملبوسات والأحذية، وهو قطاع يعاني أصلا من أزمة اقتصادية خانقة، تهدد شبكات تسوق كبرى فيه.

تقرير أصدرته منظمتان حقوقيتان إسرائيليتان:

إسرائيل تنهب الأثریات الفلسطينية وتستخدمها أداة لتكريس روايتها وللاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات!

الإجراءات الإسرائيلية في هذا المجال تشكل اعتداءً فظا على تراث الفلسطينيين وحقوقهم وانتهاكا صارخا للقوانين الدولية بهذا الشأن



الاحتلال الاسرائيلي: البحث الدائم عن شرعية مفقودة.

للاحتلال وحماتها، لكنه يحدد ضرورة أن يكون أي نشاط تقوم به سلطة الاحتلال في مجال الأركيولوجيا محدود الطابع والابعاد ومباحا فقط لحماية الثروات الأركيولوجية من أية مخاطر قد تهدد بالمس بها أو بطمسها. وعلى مثل هذه الأنشطة أن تجرى من خلال التنسيق والتعاون مع السكان المحليين وبما يخدم مصلحتهم، وسط حظر تام لكل ما من شأنه إدخال تغييرات بعيدة الأثر والمدى على المواقع والموجودات الأثرية.

غير أن تحليل السياسة، التي تنتهجها إسرائيل في مجال الأثریات في الضفة الغربية، يكشف أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد ارتزت لنفسها صلاحيات واسعة جدا في هذا المجال، وسقط انتهاكات صارخة للقوانين والأعراف الدولية الملزمة، ذلك أن جميع مركبات هذه السياسة قد اعتدت لخدمة النوايا الاستثنائية التي تقوم على قاعدة ما الارتباط اليهودي بالمواقع الأثرية في الضفة الغربية يمنح دولة إسرائيل حقوقا امتيازية فيها ويشرعن سيطرتها على هذه المواقع والموجودات التي تم العثور عليها هناك. تشكل السيطرة الإسرائيلية على المواقع والموجودات الأثرية في الضفة الغربية أداة مركزية لإقصاء الفلسطينيين، فعليا، عن هذه المواقع والموجودات بطرق ووسائل مختلفة، بما يؤدي إلى إضعاف الرابطة بين الفلسطينيين وتراثهم، وإضافة إلى هذا، تتيج هذه السيطرة لإسرائيل صياغة

«الاستئثار بالماضي - الاستغلال الإسرائيلي لمواقع ومكتشفات أثرية في الضفة الغربية» - هو عنوان تقرير جديد يعرض ويحلل سياسة الأثریات الإسرائيلية في الضفة الغربية وانعكاساتها الخيرة على حقوق الإنسان الفلسطيني في المناطق المحتلة.

يمتد التقرير، الذي يشكل ثمرة مشروع بحثي مشترك لمنظمتين حقوقيتين إسرائيليتين (هما: منظمة «يش دين»/ يوجد قانون - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان الفلسطيني في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ ومنظمة «عميق شافيه» - منظمة ناشطة من أجل حقوق الثقافة والتراث ويهدف الحفاظ على المواقع الأثرية كتملكات عامة تابعة لكل المجتمعات والشعوب)، على ثمانية وعشرين صفحة موزعة على ستة فصول هي التالية:
١. المقدمة؛
٢. خلفية إدارة الأثریات في الضفة الغربية؛
٣. الأركيولوجيا كأداة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية؛
٤. لمن تعود الأثریات؟ الأركيولوجيا كأداة للاستئثار بالرواية؛
٥. تل شيلو- خربة سيلون في أراضي قرية قريوت - حالة اختبارية؛
٦. تلخيص، وقد أعدت البحث والتقرير زيف شهل، مديرة دائرة الأبحاث في منظمة «يش دين».

يقدم الفصل الأول عرضا للخلفية القانونية الخاصة بمجال الأثریات في منطقة خاضعة للاحتلال ويعرض الإطار القانوني الذي يسري على الضفة الغربية، مع التركيز بشكل خاص على نصوص وأحكام القانون الدولي بشأن المسموح والمحظور في عمل قوة الاحتلال في كل ما يتعلق بالأثریات، ومواقعها وموجوداتها، في المنطقة الخاضعة للاحتلال، علاوة على ما تفرضه هذه القوانين من واجبات وتقييدات على إسرائيل وكل من يعمل باسمها ونيابة عنها في مجال الأثریات في الضفة الغربية.

في الفصل الثاني، عرض للأساليب الإسرائيلية المتبعة في مجال إدارة الأثریات في الضفة الغربية ومجالات مسؤولية ضابط قيادة الأثریات، وهو المسؤول المباشر عن مجال الأثریات من قبل الإدارة المدنية، ممثلا مباشرة للقائد العسكري، منذ توقيع الاتفاقيات المرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية سنة ١٩٩٥.

ويحلل الفصل الثالث طرق استخدام الأركيولوجيا كأداة لتعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية المحتلة وتوسيع المشروع الاستيطاني، من خلال نهب موارد الفلسطينيين وثورتاتهم ومن خلال خرق أحكام القانون الدولي في هذا المجال.

ويعرض الفصل الرابع الطرق التي تعتمدها إسرائيل في استغلال الأركيولوجيا لتكريس روايتها بشأن الرابطة بين الشعب اليهودي والضفة الغربية، من خلال توكيد وإبراز التراث اليهودي في مواقع أثرية ومختلفة وأسبقيته على موجودات أثرية من مصور وثقافات أخرى. كما يبين هذا الفصل، أيضا، الأساليب الإسرائيلية في الاستئثار بالثروات الأركيولوجية في الضفة الغربية، من خلال المس بإمكانها كثروات أركيولوجية - حصارية تعود لبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ومن خلال المس بحقوق الفلسطينيين هناك، السياسية والثقافية.

الفصل الخامس يعالج حالة اختبارية، تتمثل في الموقع التاريخي- الأثري في خربة سيلون (تل شيلو) الواقع في أراضي قرية قريوت الفلسطينية، وهو الموقع الذي حددته سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقيادات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية بكونه «الموقع السياحي

الأركيولوجيا كأداة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات!

يؤكد تقرير «يش دين» و«عميق شافيه» أن السياسة الإسرائيلية في مجال الأثریات، والمطبقة على أرض الواقع من بدايات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال «ضابط قيادة الأثریات» في الإدارة المدنية المحتلة، تقوم على استغلال الأركيولوجيا للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، لتعميق وتكريس سيطرة إسرائيل على ما وضعت عليه أيديها من أراض وتوسيع مشروعها الاستيطاني.

تحقق إسرائيل منافعها هذا من خلال جملة من الوسائل والأساليب، بعضها وسائل وأساليب مؤسساتية «قانونية» أو «تبدو قانونية» طبقا لمنظمة القوانين السارية على المناطق الفلسطينية المحتلة وفيها، مثل الإعلان عن مساحات من الأراضي «أراضي عامة للجمهور» أو «أراضي لأغراض عسكرية»؛ بينما يشكل بعضها الآخر انتهاكا فظا للقوانين التي لا تبذل السلطات الإسرائيلية المسؤولة أي جهد لمنع، بل تساهم في «تبييضه» في أحيان كثيرة، مثل الاقتحامات غير القانونية لمساحات من الأراضي بواسطة البناء عليها أو فلاحتها.

في هذا الإطار، يكون استخدام الأركيولوجيا أداة للاستيلاء على الأراضي «بتحويل قانوني» في الغالب، لكن باللجوء إلى حجج «شبه أركيولوجية» أيضا تشكل ستارا توميحها لعمليات استيلاء غير قانونية / أو تشرعنها، وينطوي كلا هذين الأسلوبين على خرق فاضح للقانون الدولي.

يترتب على الاستيلاء الإسرائيلي على مواقع ومكتشفات أثرية اعتداء عميق وخطير على حقوق الملكية لأصحاب الأراضي الفلسطينيين - رغم كونها حقوقا مكفولة ومحمية وفق القانون الدولي والقانون الإسرائيلي على حد سواء- - لأنه يحرمهم من فلاحه أراضيهم والاستفادة من محاصيلها، لكنه يمس، أيضا،

وتصميم الرواية التاريخية التي ترويها هذه الأثریات، على نحو يكد ويبرز ارتباط شعب إسرائيل بها، من جهة، بينما يضعف ويطمس ارتباط الشعوب والثقافات الأخرى بها، من جهة أخرى. فرغم أن السيطرة على الأراضي من خلال الأركيولوجيا ليست الطريقة الأساسية للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، إلا أنها وسيلة ذات أهمية بارزة واستثنائية لما تنطوي عليه في البعد الرمزي وفي مستوى الوعي».

ففي العام ١٩٨١، على سبيل المثال، وجه إسرائيل هرتزيل، أحد مؤسسي «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة وغزة» ورئيسه آنذاك، مذكرة خاصة إلى وزارة التربية والتعليم التي رأت بدورها أهمية وضرورة تحويلها إلى ديوان رئيس الحكومة حينذاك، مناحيم بيغن، إذ اقترح هرتزيل أن تتخذ إسرائيل سلسلة من الإجراءات في مواقع أركيولوجية مختلفة في المناطق المحتلة «بغية ضمان وتكريس سيطرة شعب إسرائيل على المواقع التي تزخر بتاريخه، بذكرياته وتشكل دليلا واضحا على جذوره العميقة فيها وعلى حقه التاريخي في هذه البلاد».

يعيد التقرير التذكير بان الحركة الصهيونية «أحسننت، منذ بداياتها الأولى، استغلال الأركيولوجيا لتكريس مزاعمها بشأن ارتباط شعب إسرائيل بأرض إسرائيل. وقد انسجمت الرواية التوراتية، انسجاما تاما، مع الرواية

١٣ فلسطينيا من سكان قرى عين بيرود، سلواد والطيبة، ووضعت عليها ٣ كرافانات، في تشرين الأول ١٩٩٧. وحيال قرار الإدارة المدنية الشروع في اتخاذ إجراءات ضد المستوطنين «غير القانونيين»، لجأت قيادات المستوطنين إلى مسؤولين سياسيين كبار مطالبين بإيجاد مخرج يسمح بالاتفاف على قرار الإدارة المدنية، ويوفر غطاء لعملية الاقتحام والاستيلاء على الأرض. واستجابة لهذا الطلب، أجرى موظفون حكوميون جولة استطلاعية في المنطقة صدرت في أعقابها مذكرة من ديوان وزير الدفاع، إسحاق مردخاي، دعت إلى «الإبقاء على الوضع دون تغيير حتى تحديد وضعية الأرض - المنطقية»، وهذا ما حصل بالفعل، إذ صدر أمر بتنفيذ وعدم إخلائها». وأعلنت المذكرة أن «المجلس الإقليمي سيتقدم بطلب خاص لإجراء حفريات أثرية في المنطقة»، وهذا ما حصل بالفعل، إذ صدر أمر بتنفيذ حفريات أثرية هناك. بدأ العمل بها، لكنها سرعان ما توقفت بعد أسابيع قليلة - كانت غطاء لمواصلة الاستيلاء على تلك الأراضي وإنشاء تلك المستوطنة.

هذا ما أكده، مؤخرا، شمعون ريكلين، وهو الشخص الذي أصدرت «لجنة الأركيولوجيين» ترخيصا بالحفريات باسمه، إذ قال إن «الحفريات شكّلت غطاء لإقامة المستوطنة...أجرينا هناك حفريات أثرية لكي ننفذ المكان... كان ذلك في فترة إسحاق مردخاي في وزارة الدفاع وكان اتفاق على جعل كل العمل هناك يبدو وكأنه ورشة حفريات أثرية». كما أكد، أيضا، بنحاس فالرشطاین، الذي أشغل منصب رئيس «مجلس مطيه بنيامين» الاستيطاني آنذاك، بقوله إن «الحفريات استمرت فترة قصيرة فقط وكانت بمثابة غطاء لإنشاء مستوطنة». وأضاف: «نعم، هذه هي الطريقة التي عملنا بموجبها. كان الأمر بمعرفة تامة من الإدارة المدنية ووزير الدفاع»!.

إلى جانب ذلك، تعتمد السلطات الإسرائيلية طريقة أخرى في استغلال الأثریات لتوسيع ودفع مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية قدما، تتمثل في استخدام الحفريات الأثرية غطاء للتصويه على أنشطة استيطانية مختلفة، منها توسيع مستوطنات قائمة أو إنشاء مستوطنات جديدة.

في حالتين اثنتين، على الأقل، شكّلت التصريحات والبيانات الرسمية بشأن العزم على إجراء حفريات أثرية غطاء توميحها لإنشاء مستوطنات جديدة «من غير تصريح حكومي»، كما يقول التقرير.

الحالة الأولى، إنشاء مستوطنة شيلو في العام ١٩٧٨ على أراضي قرية قريوت الفلسطينية، بعد أن تم الاستيلاء عليها بأمر عسكري، حيث كان الإعلان عن «إنشاء معسكر للحفريات الأثرية»، بينما جرى العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من بناء هذه المستوطنة - في كانون الثاني ١٩٧٨ - إذ قامت حركة «عوش إيمونيم» بوضع ٤٠ كرافانا استوطنت فيها ٨ عائلات يهودية شكّلت نواة المستوطنة الأولى، وذلك بقرار من وزير الزراعة آنذاك، أريئيل شارون، وموافقة وزير الدفاع عيزر فايتسمان، لكن دون قرار رسمي صريح من الحكومة الإسرائيلية. وفي نقاش جرى في الكنيست في شباط من العام نفسه، اقترح عضوا الكنيست إيمري رون (معراج) وشموئيل پوليدانو (ليكود) «استخدام الحفريات الأثرية غطاء لإقامة مستوطنة شيلو». ويظهر محضر تلك الجلسة وما جرى فيها من نقاش أن الاستيلاء على أراض فلسطينية لغرض إنشاء المستوطنة قد جرى تسويغه، بأثر رجعي، بذريعة «تنفيذ حفريات أثرية». المرة الثانية كانت بعد ٢٠ سنة من ذلك، بإقامة مستوطنة «عمونا» (البويرة الاستيطانية غير القانونية) في منطقة خربة المزرعة، إذ استولت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين على أراض زراعية تابعة لـ

الغربية تقترح «العمل بطرق مختلفة من أجل ضمان السيطرة الإسرائيلية عليها».

تكشف هذه المذكرة، التي أصبحت لاحقا - كما ذكرنا - سياسة إسرائيلية رسمية، حقيقة التوجهات الإسرائيلية المبكرة لاستخدام الأركيولوجيا وسيلة لتوسيع وتكريس السيطرة الإسرائيلية على الأراضي في الضفة الغربية، من خلال الربط بين السيطرة الفعلية المادية على مواقع أثرية ذات أهمية تاريخية أو رمزية وبين التحكّم بالرواية.

جدير بالانتباه هنا أن ضم مواقع أثرية إلى مناطق نفوذ المستوطنات يعني، بالضرورة، حرمان الفلسطينيين من الوصول إليها أو الاستفادة منها، ثقافيا أو اقتصاديا، نظرا لمنعهم من دخول المستوطنات بموجب الأوامر العسكرية السارية في المنطقة والتي تعتبر المستوطنات هناك «مناطق عسكرية مغلقة ينظر الدخول إليها بدون تصريح خاص من القائد العسكري»، دون أن تكون هذه الأوامر سارية على الإسرائيليين المستوطنين أو على اليهود المواطنين في إسرائيل أو على السياح الأجانب!! وتخلق هذه السياسة، في واقع الحال، قطيعة تامة، جسدية واقتصادية وروحية، بين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وبين مواضعه الأثرية التاريخية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يقضي بحماية حق السكان تحت الاحتلال على مواقع ذات أهمية تاريخية وحضارية - ثقافية. يشار هنا إلى أن أوامر القائد العسكري بشأن توسيع مناطق نفوذ المستوطنات أو إلحاق مواقع أثرية بها لا يتم نشرها أو الإعلان عنها على الملأ، ما يعني أن الفلسطينيين المعنيين بها مباشرة أو التي تسبب لهم أضرارا مباشرة لا يعلمون بها بصورة رسمية وفورية، وإنما بطريق المصدفة وفي وقت متأخر فقط، ما يعني حرمانهم أيضا من حق الاعتراض أو الاستئناف.

بالحقوق الثقافية للفلسطينيين كمجموعة، لما فيه من استئثار بكنوز وثروات حضارية - ثقافية - تراثية في المنطقة الواقعة تحت الاحتلال ونقلها إلى السيطرة الإسرائيلية.

من بين الطرق، التي تعتمدها إسرائيل في استعمارها الأركيولوجيا وسيلة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، ضم مواقع أركيولوجية إلى مناطق نفوذ المستوطنات. فثمة كثير من المواقع الأثرية الموجودة في منطقة سي C من الضفة الغربية تم إلحاقها بمناطق نفوذ عدد من المستوطنات، وذلك بأوامر من القائد العسكري في المنطقة، بل جرى في بعض الحالات توسيع مناطق نفوذ المستوطنات بصورة متعمدة كي تشكل مواقع أثرية معينة تقع في منطقة قريبة من المستوطنة لكنها بعيدة عن منطقة نفوذها. هذه الطريقة، التي أصبحت جزءا أساسيا من السياسة الرسمية الإسرائيلية في الضفة الغربية، هي التي اقترحها يسرائيل هرتزيل، أحد مؤسسي «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة وغزة» ورئيسه آنذاك، في المذكرة التي وجهها إلى وزارة التربية والتعليم في العام ١٩٨١ والتي حولتها بدورها إلى ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلي آنذاك، مناحيم بيغن، إذ كتب فيها: «ينبغي العمل، بصورة فورية، على شمل المواقع الأثرية في مناطق نفوذ المجالس الإقليمية والمديريات البلدية الإسرائيلية وإلحاق مواقع أثرية بالمستوطنات اليهودية القريبة منها، على أن تتكفل بالمستوطنات المحافظة على هذه المواقع، صيانتها وتطويرها، ثم توسيع أوامر إنشاء المجالس البلدية والإقليمية بحيث تشمل مواقع أثرية». وأضافت المذكرة: «إنها حالة نموذجية من الضرورة الملحة للمصادرة لمصلحة الجمهور»؛ ثم تعدد المذكرة ٢٢ موقعا تاريخيا أثريا في أنحاء مختلفة من الضفة

تغطية خاصة: ماذا بعد الأزمة الائتلافية الأخيرة؟



العمال الافارقة، اسرائيل العنصرية امام المرآة.

نتنياهو يسعى لضرب صلاحيات المحكمة العليا وإن فشل «سيربح» انتخابات مبكرة!

***تحليلات: في وضع تتعطل فيه المحكمة العليا عن ممارسة قوتها الأهم ستكون للكنيست وللحكومة قوة غير محدودة**

ولا يوجد وضع أخطر من أن يكون الحكم منفلتا من أي عقال وبلا رقابة*

العالم بأننا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، يحتم علينا أن نتذكر أن أحد الضمانات الضرورية لهذا هو الحفاظ على جهاز قضائي مستقل ومهني، وليس مرتبطا بأي جهة، ويقوم بمراقبة الحكم، ويدافع عن المبادئ الأساس لنظام الحكم. ونشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» موقفا يتطرق فيه إلى سلسلة مشاريع قوانين ومواقف يسعى لها نتنياهو، مثل هجومه على جمعية «الصندوق الجديد لإسرائيل»، وسعيه لطرد عشرات آلاف المهاجرين الأفارقة، وأخيرا سعيه لسن قانون يمنح المحكمة العليا من نقض قوانين يقرها الكنيست، وصاغ الموقف عدة خبراء، أبرزهم البروفسور مردخاي كيرمينتسر.

وقال المعهد إن فكرة سن قانون يقوض صلاحيات المحكمة العليا، من أجل سن قانون يسمح بطرد المهاجرين الأفارقة، هو مشروع إشكالي في عدة مستويات، فالحديث «يجري عن قانون سيؤدي إلى المس بحقوق أساسية لسكان الدولة، ويخرق التوازن القائم بين السلطات، ويجري الحديث لا أقل عن سحب حجر الزاوية للقضاء الدستوري في إسرائيل، وتحويل قرارات المحكمة العليا إلى توصيات فقط..».

ويرى محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس» يوسي فيرتسر أن نتنياهو قرر خوض هذا المسار التشريعي بقصد تفكيك الائتلاف الحاكم، وعجليا التوجه إلى انتخابات مبكرة، بذريعة هذا القانون، لأن كتلة «كلنا» تعارض هذا القانون، وقد تجبل بشيء محدود، مثل قضية « قانون المتسلسلين الأفارقة، الذي الفتته المحكمة العليا»، وهو ما يعني حسب فيرتسر أن زعيم «كلنا» موشيه كلون على استعداد للقبول بصيغة محدودة لما يريده نتنياهو، بينما الأخير يريد صيغة جازفة.

وتقول الصحافية رافيت هيخت، في مقال لها في صحيفة «هآرتس»، إنه لا يمكن تجاهل الانقلاب الخطير الذي جرى في حزب الليكود في فترة رئاسة نتنياهو، وذلك من الموقف القائل إن حريات الفرد، والحفاظ عليها من قبل المحكمة العليا، هي مصلحة لليمين، الذي كان في حينه أقلية سياسية على مر سنين، الذي الموقف الحالي والذي بموجبه يتم اعتبار المحكمة العليا كواحدة من أعداء الشعب، إلى جانب حركة حماس ووسائل الإعلام.

وتقول صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي لأسرة التحرير، إن ما هو مناسب لبريطانيا ليس مناسباً لإسرائيل «التي هي شبه الدولة الوحيدة في العالم الديمقراطي التي ليس لها دستور أو قوانين أساس»، وأضافت «صحيح أنه ليس للمحكمة العليا البريطانية الصلاحية لإلغاء القوانين، لكن التوازنات والكوابح في بريطانيا تعمل بشكل مختلف عما هو في إسرائيل. ففي بريطانيا يوجد مجلسان تشريعيان ومجلس أعلى يمكنه أن يلفظ ويؤخر تشريعا شعبويا، وهناك لجنة في البرلمان البريطاني تفحص ما إذا كانت القوانين تمس بحقوق الإنسان.»

تابعت «وبريطانيا تتبجع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وكل مواطن أو إنسان يخضع لسلطانها يمكنه أن يلتمس إلى المحكمة الأوروبية في ستراسبورج بدعوى أن بريطانيا تخرق حقوقه. أما في إسرائيل فتكاد لا توجد مثل هذه التوازنات والكوابح. في إسرائيل يوجد مجلس تشريعي واحد، والدولة لا تتبع لميثاق حقوق الإنسان الأوروبي ولمثل هذه الصلاحيات القضائية الدولية.»

وقالت «هآرتس» إنه «من المفهوم أنه في وضع تتعطل فيه المحكمة العليا عن ممارسة قوتها الأهم، ستكون للكنيست وللحكومة قوة غير محدودة. وقد أظهر التاريخ أنه لا يوجد وضع أخطر من الوضع الذي يكون فيه الحكم منفلتا من أي عقال وبلا رقابة.»

الليبرالي أهارون باراك. وفي اتفاقيات الائتلاف الحاكم، التي تم توقيعها في شهر أيار ٢٠١٥، ظهر خلاف واضح في كل ما يتعلق بالتعامل مع جهاز القضاء. فقد اعترضت كتلة «كلنا» برئاسة وزير المالية موشيه كلون، على بندين في الاتفاقية التي وقعها حزب الليكود مع الشركاء الثلاثة الآخرين: تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، والكتلتان اللتان تمثلان اليهود المتزمتين الحريديم وشاس ويهدوت هتوراة. وقد نص البندان على الاتفاق على دعم مشروع قانون يسمح للكنيست بإعادة سن قانون رفضته المحكمة العليا، ما يعني تقليص صلاحيات المحكمة العليا في نقض قوانين. والاتفاق على تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث سيرتفع وزن السياسيين فيها- ممثلو الحكومة- ما يجعل الجهاز القضائي خاضعا أكثر للجهاز السياسي.

ورفض حزب «كلنا»، الذي له ١٠ مقاعد، إدراج هذين البندين في الاتفاقية معه، وطلب الإشارة بوضوح إلى رفضه للبندين. وفي هذه الحالة فإن حكومة نتنياهو التي تنترزك على أغلبية من ٦٦ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، لن تكون لها أغلبية برلمانية.

وعدا تعيين غرونيس، فإنه منذ عودة نتنياهو لرئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، بدأ تغيير تدريجي في تركيبة قضاة المحكمة العليا، ونقطة الالتقاء هي إلغاء صلاحيات تتلاءم مع توجهات اليمين الاستيطاني والتمتدّد، الذي يسعى إلى التقليل من وزن المحكمة العليا، بما يتعلق بالهيئة التشريعية والسياسات الحكومية. وفي مطلع شباط الماضي ٢٠١٨، قالت وزيرة العدل آييليت شاكيد إنها «أتمت المهمة»، في أعقاب آخر تعيينات المتشدد على المحكمة العليا، أقرّا تقريرا في موقع «مدار» من يوم ٢٧ شباط ٢٠١٨: «المحكمة الإسرائيلية العليا بوجه جديد- أكثر يمينية ومحافظة!»

والمحكمة العليا مستهدفة من كل القوى التي تسعى إلى فرض هيمنتها ونقض ما كان قائما من قبل، ولهذا نرى تشابك مصالح في السعي لتقويض صلاحيات المحكمة العليا، ونقطة الالتقاء هي إلغاء صلاحيات المحكمة في نقض قوانين يقرها الكنيست، أو السماح للكنيست بأن يقر قوانين مجددا، بعد أن نقضتها المحكمة العليا، كما شهدنا هذا في مشروع قانون كتلة تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي». فترى أن اليمين الاستيطاني المتطرف لا يريد تدخل المحكمة العليا في قوانين يسعى إليها، تتعلق بالأرض، وحقوق الفلسطينيين في كامل فلسطين التاريخية، كل مجموعة حسب وضعيتها، رغم أن المحكمة العليا تقليديا تتماشى مع السياسات الحكومية الإسرائيلية من حيث الجوهر، وما نقضه هو استثناءات تكتيكية.

ولكن لا تلغي جوهر تلك السياسات والقوانين.

كما أن المتدينين المتزمتين الحريديم يعتبرون المحكمة العليا معادية لكل ما يسعون له في المؤسسة الحاكمة، مثل قوانين الإكراه الديني، والقانون المتعلق بتجنيد شبان الحريديم. وينضم إلى هؤلاء حيتان المال، الذين هم أيضا غير معنيين بقوة ذات تأثير على مؤسسة الحكم تعلق على قوة الهيئتين التشريعية والتنفيذية، بعد أن أحكموا قبضتهم عليها في السنوات الأخيرة.

تحذيرات

وعبرت رئيسة المحكمة العليا إستير حيوت، في كلمة لها امام يوم دراسي في جامعة تل أبيب، يوم ١٥ نيسان الجاري، عن رفضها لمشروع القانون الذي يسعى له نتنياهو، وقالت «كوننا نريد التفاهر، وبق، أمام

في وزارة العدل، وبالذات معارضة المستشار القانوني للحكومة مندبليت، لكل فكرة القانون، إلا أن هذا الأخير عرض صيغة حل وسط، حسب الوصف، وبموجبها فإن المحكمة العليا تستطيع نقض قانون فقط من خلال هيئة تضم ٩ قضاة في المحكمة، وأن يكون نقض القانون باغلبية ٦ قضاة على الأقل من القضاة الـ ٩. كما أن الكنيست بمقدوره سن القانون مجددا، لكن باغلبية لا تقل عن ٧٠ نائبا، وهذا ما رفضه نتنياهو، وقال إنه إذا أراد التساهل، فإنه يشترط أن يكون قرار المحكمة ساريا فقط إذا وافق على إلغاء القانون جميع قضاة المحكمة العليا الـ ١٥.

وجرى الاتفاق على الاستمرار في البحث مع قادة الائتلاف في غضون الأيام المقبلة.

ويعرف نتنياهو مسبقا أن الصيغة التي يريدها لن تجد أغلبية لها في الكنيست، وهذا ما عزز الانطباع بأن نتنياهو يسعى أساسا إلى حل الائتلاف والتوجه إلى انتخابات مبكرة، مستغلا بذلك ما يراه من صعود لشعبيته وشعبية حزبه في استطلاعات الرأي، على الرغم من قضايا الفساد التي تلاحقه، كما يعي نتنياهو أنه حتى لو جرت انتخابات مبكرة، في نهاية الصيف، أو في منتصف الخريف من هذا العام، فإنه لن يجد أغلبية لما يريده، إذ أن كل استطلاعات الرأي لا تتنبأ بأي أغلبية لأحزاب اليمين المتشدد مع كتلتي الحريديم، في حال بقي حزب «كلنا» عند موقفه الرافض.

خلفية- تشابك مصالح

المعركة من أجل الانتقاص من صلاحيات المحكمة العليا، أو من أجل تغيير تركيبتها وتقليل مكانتها، لم تبدأ في حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة، بما فيها الحالية، رغم أن نتنياهو طرح مثل هذا الموقف، في حكومته الأولى، ١٩٩٦-١٩٩٩. فقد برزت هذه المعركة بشكل آخر في ظل حكومة حزب «كديما» برئاسة إيهود أولمرت، حينما كان وزير العدل حاييم رامون.

وقد تولّى رامون وزارة العدل لعدة أشهر في العام ٢٠٠٦، واضطر للانتقالة منها في أعقاب قضية تحزرت جنسي، لكن بضعة الأشهر تلك كانت كافية للإعلان عن نواياه بتغيير أنظمة تعيين القضاة، ليكون الوزن أكبر للجهاز السياسي، ولكن ليس هذا فحسب، بل هو أيضا عبر عن اعتراضه على مدى تدخل المحكمة العليا في القوانين التي يقرها الكنيست، وبعد اضطرار رامون للاستقالة، تم استخدام الحمامي والخبير الحقوقي البروفسور دانييل فريدمان. واتضح لاحقا أن فريدمان ذاته كان من الموجهين لرامون، وجاء ليكمل المهمة. وهذا يعني أن هذا المشروع كان أكبر من فكرة شخص في الحكومة. ولكن حكومة أولمرت حلت نفسها قبل إحداث أي تغيير.

ومنذ الأيام الأولى لحكومة نتنياهو قبل السابقة، في ربيع العام ٢٠٠٩، أبدى رئيسها نيته بتغيير قوانين وأنظمة في جهاز القضاء، وبشكل خاص تقويض صلاحية المحكمة العليا في التدخل في القوانين. ورغم تشكيل حكومتين، وهذه الثالثة، إلا أن مثل هذه القوانين لم تحل بعد، بل جرى تغيير طفيف في لجان تعيين القضاة. ولكن قبل هذا، نجحت حكومة نتنياهو قبل السابقة بتغيير قانون تعيين رئيس المحكمة العليا، الذي كان يقضي بتعيين الأكبر سنا، شرط أن يكون عمره حتى ٦٦ عاما. فكان القاضي يخرج للتقاعد بعمر ٧٠ عاما، ومن يتم انتخابه رئيسا يبقى في منصبه حتى تقاعده. وكان الغرض من تعديل هذا القانون هو السماح للقاضي أشر غرونيس، المحسوب على اليمين، بأن يتولى المنصب، حينما يكون عمره ٦٧ عاما، فور استقالة دوريت بينيش، التي اتبعت نهج سابقها

صعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أول أمس الأحد، موقفه بشأن سعيه لسن قانون يلغي صلاحية المحكمة العليا في نقض قوانين يقرها الكنيست، وهو أحد الأهداف التي وضعتها الكتل المشاركة في حكومته، باستثناء الكتلة الثانية «كلنا» وقد رفض نتنياهو حتى لحولا وسط من شأنها أن تضمن له الأغلبية في الكنيست، حيث أنه يصر على الصيغة الأشد تطرفا، ما خلق قناعة لدى جميع الأطراف بأن نتنياهو يستخدم مسألة القانون لغرض التوجه إلى انتخابات مبكرة، يبدو تواقا لها منذ فترة، رغم معرفته أن صيغة القانون التي يريدها لن تجد لها أغلبية حتى بعد الانتخابات المبكرة.

ويقترح نتنياهو سن قانون مشابه للقانون البريطاني، الذي لا يجيز للمحكمة العليا نقض قوانين يقرها البرلمان، بل يتيح للمحكمة أن تبدي رأياها بالقانون، مثل ما إذا كان مناسباً أم لا. إلا أن معارضي هذه الفكرة يقولون إن في بريطانيا دستورا واضحا، وهذا غير قائم في إسرائيل، كما أن في بريطانيا هيئتين تشريعيتين، البرلمان ومجلس الشيوخ، ما يعني أن القانون يمر في عدة مراحل، ووفق قيود يحددها الدستور. في المقابل، فإن وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، زعيم كتلة تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، ورميلته، ووزير العدل آييليت شاكيد، يطرحان منذ زمن مشروع قانون يجيز للكنيست بأن ينس قانون الفتته المحكمة العليا باغلبية لا تقل عن ٦١ نائبا، من ناحية عددية وليس نسبية.

وحسب صحيفة «يديעות أchronوت»، فإن المستوى المهني في وزارة العدل، ومع المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندبليت، يعارضان سلسلة من مشاريع القوانين، من شأنها أن تقوّض صلاحيات المحكمة العليا. ونقلت الصحيفة عن أسمتهم (مصادر في وزارة العدل) قولها «إن جميع القوانين المقترحة، إن كانت من رئيس الحكومة، أو من قادة «البيت اليهودي»، تهدف إلى إلغاء صلاحيات واستقلالية المحكمة العليا. وعجليا إلغاء الديمقراطية وحقوق الإنسان في إسرائيل.» وأضافت المصادر ذاتها أن المحكمة العليا تحولت إلى أداة في اللعبة السياسية بين كتل الائتلاف المختلفة. وبموجب تقديرها، فإنه لن يكون احتمال لتبرير قوانين الكهنة في هذه المرحلة «لا أن الهدف واضح، وهو الانتقاص من صلاحيات ومكانة المحكمة العليا.»

كما يعترض المستوى المهني في وزارة العدل، كما تؤكد الصحيفة، بالذات على القانون البريطاني. وقال «مصدر رفيع المستوى في الوزارة»، بحسب الوصف، «إن ثقافة الحكم والتشريع في بريطانيا تختلف كليا عما هو قائم في إسرائيل، التي ليس لديها دستور مكتوب، كما هو قائم في بريطانيا. كما أنه يكفي أن تقول المحكمة البريطانية العليا أو الجمهور إن القانون ليس مناسباً، حتى يتم إلغاؤه، أو التراجع عن تشريعه. أما في إسرائيل، وفي تركيبة الكنيست الحالي، فإنه في اللحظة التي تعتقد فيها المحكمة العليا أن القانون ليس دستوريا فإن الكنيست (في حال أقر القانون البريطاني) لن يتنازل، وبسبب هذا فإن كتاب القوانين سيتملى بقوانين ليست دستورية ولا مناسبة.»

وعقد نتنياهو أول أمس الأحد اجتماعا لرؤساء الأحزاب المشاركة في الحكومة، وأبدى فيه تشددا، مطالبا بسن القانون البريطاني، وهو ما عارضه بشدة رئيس حزب «كلنا» موشيه كلون، الذي قال إنه على استعداد لسن قانون يجيد المحكمة العليا، فقط في ما يتعلق بطرد المهاجرين الأفارقة.

وقالت صحيفة «يديעות أchronوت»، في موقعها على الإنترنت، إنه على الرغم من معارضة المستوى المهني

حول فيلم «صالح هنا أرض إسرائيل»

وثيقة عن هندسة اليهود الشرقيين وتزوير التاريخ!

بقلم: علي حيدر (*)

تسنى لي مؤخرا مشاهدة فيلم «صالح هنا أرض إسرائيل» والالتقاء والتاور عن قرب مع مخرج الفيلم الصحافي دافيد درعي، ومن الجدير بالذكر أن الفيلم عرض مؤخرا مع تعديلات وإضافات في إطار سلسلة تلفزيونية من أربع حلقات في قناة ريشت (قناة ١٣). وقد شارك بإنتاج العمل كل من روت يوفيل ودورون جليزر وقرأ بعض النصوص الصحافي يارون لندن. واستغرق العمل على الفيلم ست سنوات متواصلة. إضافة إلى ذلك لا يمر يوم منذ عرض الفيلم وبنت السلسلة إلا ويكتب مقال مؤيد أو معارض أو مبرر أو عارض بصورة مركبة، أو يسعج تصريح أو يتخذ قرار من قبل شخصية سياسية (على سبيل المثال قرار وزيرة العدل آييلت شاكيد بفتح الأرشيفات السرية) أو تعقد ندوة أو لقاء في وسائل الإعلام المتعددة، وذلك نتيجة للحضور والصدى الكبيرين اللذين أحدثهما وحققهما الفيلم كمنتج ثقافي.

الفيلم وثائقي يتناول موضوع هجرة اليهود الشرقيين الذين هاجروا في الخمسينيات والستينيات (أو أجبروا على الهجرة من قبل الحركة الصهيونية) إلى البلاد وتوزيعهم السكاني وتوطينهم من أجل منع عودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد وطن المهاجرون الشرقيون، من قبل الحركة الصهيونية والدولة واليهود الأوروبيون (الأشكناز)، فيما يسمى «مدن التطوير» والتي وصل عددها إلى ٢٦ بلدة باختيار من الجيش ليشكلا «خط دفاع بشري» أولا.

يركز المخرج في الفيلم على بلدة «بروحام» قرب بلدة رحمة البدوية في النقب، ويروي سيرة الأشخاص الذين أجبروا على السكن هناك، واصفا التنكيل والعنصرية والعنف واستخدام الشرطة والقوائم السوداء والابتزاز والاستعلاء والخداع والوقاية التي مارسها اليهود الأشكناز على اليهود الشرقيين المهاجرين من دول شمال أفريقيا المسلمة، الذين كانوا يعيشون بكرامة وأمان في أوطانهم.

وأبرز المخرج قصة والديه وقصص أشخاص يعرفهم (وهم ناس عاديون وشعبيون) مقابل شهادات مختلفة من شخصيات أكاديمية مهمة مثل البروفسور إيرز تسفاداي والدكتور آفي بيكار والبروفسور سامي شالوم شطريت الذين دعما واكدوا ادعائه، وشهادة مهندس ومخطط ومنفذ مشروع التوزيع السكاني، البروفسور الأشكنازي إيشع إفرات.

في الحقيقة فإن الفيلم لم يفاخئني رغم قوته ولم يجعد لي فقد قرأت والتقيت العديد من الشخصيات الشرقية في حياتي والتي تحدد الرواية الإسرائيلية المهيمنة أمثال مؤسسها وناشطتي القوس الشرقي الديمقراطي وجيل من الشباب الشرقيين من الجبهة الشرقية وآخرين. لكن الجديد في الفيلم هو الاستناد إلى وثائق ومستندات للوكالة اليهودية ووزارة الاستيعاب تكشف لأول مرة بعد منع كشفها لكونها «سرية» تثبت بشكل واضح العنصرية والتمييز والاستعلاء والاستخفاف واحتقار اليهود الشرقيين من خلال فحج وكشف محاضر الجلسات التي وصفتهم بالبدايين والحمقى والأغباء بل أرادوا (بدءا من بن غوريون وحتى الموظفين في الحقل) تتشكّثهم ليكونوا خدامين وعمالا وأسكنتهم في براكيات ومن ثم في إسكان عام ليس بملكيتهم لتحذ من حريته وتحركهم بينما عاملت المهاجرين من شرق أوروبا في ذات الوقت بأسلوب حضاري وأسكنتهم في مواقع مركزية وفي مساكن بملكيتهم يحق لهم بيعها.

من الجدير بالذكر أيضا أن من قام بهذه الأفعال ضد الشرقيين هم أشخاص كانوا واعين ومدركين لما يقومون به لا بل أصبحوا فيما بعد رموزا في الدولة وسُميت مستشفيات وشوارع ومرافق عامة على اسمائهم ونالوا جوائز كالبروفسور إفرات الذي حصل على جائزة إسرائيل.

بلا شك الفيلم مؤثر وصادم ومحرز. ويكشف جهازا منظما ومنهجيا لتضليل وخداع المهاجرين منذ خروجهم من قراهم في المغرب وحتى وصولهم وتوطينهم. وكلما مر الوقت وكانت هناك منالبي للأرشيفات فسوف تدفع حقائق مذهشة جديدة حول ما نفذ ضد الفلسطينيين وخذ آخرين ومنهم الشرقيون.

طوال الفيلم كنت مشغولا بمجموعتين: الأولى، الفلسطينيون الذين بقوا في الوطن وكانوا يعيشون تحت حكم عسكري جائر حتى عام ١٩٦٦. والمجموعة الثانية اللاجئون الفلسطينيون الذين في الوقت الذي كانت تمهدس الحركة الصهيونية الأرض وتوزع السكان وتستقبل المهاجرين كانوا يدقون مرارة التهجير والطرذ والتنكيل. والأّن بعد سبعين عاما وإن كان التمييز ما زال قائما إلى حد معين ضد الشرقيين إلا إنهم استطاعوا أن يستقروا ويبنمجوا بينما بقي اللاجئون يعيشون الشتات والتمنى في مخيمات وفي ظروف قاسية جدا ويعانون أشد أنواع المعاناة.

لا أقلل من أهمية إبان حكمه هو أيضا من تهويد الجليل وجرت عليهم للهيمنة الأشكنازية لكن الحقيقة والرواية الأهم التي ينبغي على المجتمع الإسرائيلي كله معرفتها هي الرواية الفلسطينية.

أضف إلى ذلك أنني أفهم طبعاً حنق الشرقيين على حزب مباي التاريخي وقائدن الذين اضطدهم وأفهم دعمهم وتأييدهم فيما بعد لمناحيم بيغن (الذي أقيمت إبان حكمه هو أيضا من تهويد الجليل وجرت عليهم توزيع سكاني). لكن في الوقت ذاته لا أفهم رضاهم وخضوعهم ودعهم حتى الآن لقيادات أشكنازية مثل نتنياهو، ودافع وتنافس سياسيين مثل الوزير ميري ريفف وأعضاء الكنيست أورن حزان ودافيد بيطان ودافيد امسال وأخرين لتقديم مشاريع قوانين عنصرية وتصريحات بغضضة مدفوعة بكرهية عميقة ضد العرب، إلا لكون الضحية ترغب في تقليد جلادها.

والآنكى من ذلك أن الشرقيين الذين اضطهدوا من قبل الحركة الصهيونية والدولة مارسوا نفس الأساليب لا بل الأصعب منها وكانوا في مقدمة من اضطهد الفلسطينيين في جميع المواقع وخصوصا أثناء فترة الحكم العسكري وبعد الاحتلال في عام ١٩٦٧ الذي ما يزال مستمرا. يتعين على اليهود الشرقيين إدراك أنه قد تم مح لغتهم وثقافتهم العربية وتمت عملية بترهم ونزعهم عن محيطهم العربي الطبيعي وجرت عمليات لتهجينهم وتغيير وكي وعيهم، وهو الشيء الذي نجح لدى الأغلبية الساحقة، وعلى سبيل المثال تذويت الدونية لدى رئيس بلدية سدירות السابق إيلي مويال وآخرين من الذين يتكبرون للواقع (ادعى مويال في إثر عرض الفيلم أنه لو هاجر الشرقيون أولا إلى فلسطين لكانت أقيمت مملكة عبرية على غرار البلدان العربية!! منكرا حقيقة أنه لم تكن حاجة أصلا في ذلك الوقت لهجرة الشرقيين!!)

أعتقد أن فيلم دافيد درعي مهم جدا لا يدع المشاهد غير مبال بل يحفزهُ على التفكير والمقارنة واستنباط التبعرات والتأمل في الماضي والحاضر، ويستشرف المستقبل ويفتح نوافذ لبحث السياسات العامة والهويات والظلم والقهر والكتب والقمع وهندسة البشر وتزوير التاريخ وافتعال الأحداث وإخفاء الحقائق وتبديل الأجيال والحروب والصراعات وما يقال وما لا يقال في الأفلام ووجهات النظر المتعددة والعنقب والاستسلام والكذب والخداع والصورة المجزأة والاستيطان الكولونيالي «والرجل الأبيض».

(*) محام وناشط حقوقي.

OECD: البنى التحتية الإسرائيلية متخلفة جداً مقارنة بالدول المتطورة!

تقرير المنظمة الدولي يركّز بشكل خاص على التخلف في بنى شبكات الشوارع والمواصلات والاكتظاظ في المستشفيات* اكتظاظ السيارات يصل إلى 3٥ ضعف المعدل في OECD *معدل وفيات المرضى بسبب تلوث المستشفيات أعلى بضعفين ونصف الضعف من المعدل في OECD



الاكتظاظ في الشوارع الاسرائيلية: مشهد من تل أبيب.

السنوي في دول OECD هو ١٥ مريضاً في السنة في الظروف ذاتها. ويقول بلوتسكير إنه بحساب بسيط، لو أن المعدل في إسرائيل يهبط إلى المعدل في OECD، لتم إنقاذ حياة ٢٠٠ مريض. ويضيف أن على إسرائيل أن ترفع عدد الأسرة في المستشفيات، بما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪، من أجل إنقاذ حياة مئات المرضى. وهذا بالتأكيد سيحتاج إلى بناء عدد غير قليل من المستشفيات، في حين أنه منذ سنوات يجري الحديث عن بناء مستشفى واحد أو اثنين جديدين.

ويشار هنا إلى أن أساس النقص في عدد الأسرة والمستشفيات ككل قائم بصورة رئيسية في المدن والمناطق البعيدة عن مركز البلاد. ويزداد الوضع سوءاً في المستشفيات والعيادات التخصصية، وفق ما تشير له كل التقارير الإسرائيلية. ويوصي تقرير OECD الحكومة الإسرائيلية برصد ميزانيات أكبر لإقامة مستشفيات جديدة، وتمويل مشاريع لتوسيع مستشفيات قائمة، من خلال زيادة الدين العام، أو برفع بسيط للضرائب، ويقول بلوتسكير إن هذه التوصية شاذة بالنسبة لغير OECD الذين لا يفضلون زيادة الميزانيات العامة، وزيادة الدين العام، ولكن كما يبدو سوء الوضع في المستشفيات بات يتطلب توصية شاذة كهذه.

ويشير بلوتسكير إلى أن الاستثمارات في القضايا الاجتماعية مقلصة جداً، ولذا فإن كل زيادة في الصرف ستعزز النمو الاقتصادي، وترفع من مستوى الأوضاع الاجتماعية.

في العام ٢٠١٢ تم رصد ٢٣ مليار شيكل لتنفيذ مشاريع لتطوير المواصلات العامة، حتى العام ٢٠١٥، ولكن ما أن جاء العام ٢٠١٥، حتى كانت الميزانية المستخدمة فعلاً أقل من نصف المقرر، ١٠ مليارات شيكل فقط.

نقص خطير في أسرة المستشفيات

كما يتوقف تقرير OECD عند النقص الخطير في المستشفيات، ويتضح أن عدد الأسرة في المستشفيات أقل بنسبة ٣٣٪ من معدل عدد الأسرة بالنسبة لعدد المواطنين في الدول المتطورة. ومعدلات الاكتظاظ في المستشفيات في إسرائيل لا يمكن تحملها، وتصل إلى ٩٥٪، ولذا تلد إسرائيل في المرتبة الثانية، من حيث ارتفاع الاكتظاظ، من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD. ويقول التقرير إنه بسبب الاكتظاظ في المستشفيات، فإن الكثير من المرضى يتألمون على أسرة في أروقة المستشفيات، ما يرفع من نسبة التلوث العدوى بين المرضى، وفي هذا الجانب تحل إسرائيل في المرتبة ما قبل الأخيرة (الأولى).

ويتعجب معدو تقرير OECD من «الشروط القاسية في الاكتظاظ الكبير في المستشفيات الإسرائيلية، التي تتسبب في ارتفاع حاد جداً، في صوت المرضى بسبب العدوى من التلوث، وحسب المعطيات، فإنه في إسرائيل يموت سنوياً ما تلوذ، على الأغلب ناجم من الاكتظاظ الشديد في المستشفيات، ما معدله ٣٨ مريضاً لكل ١٠٠ ألف مواطن، في حين أن المعدل

التفكير الاقتصادي السليم يقول إنهما كلما ارتفع سعر السيارة، يتم بيع سيارات أقل، فمن يشتري سيارة لن يبقها متوقفة بجانب البيت، كي يستخدم المواصلات العامة. وهذا ما يفسره خبراء الاقتصاد في OECD في تقريرهم، فأولئك الخبراء يعتقدون أن تخفيض الضرائب على السيارات من نسبة ١٠٪ اليوم في إسرائيل إلى ٢٨٪، وفي المقابل رفع ضريبة إضافية على لتر البنزين بشيكل واحد، سيقصص حجم السفر بالسيارات الخاصة.

وبحسب التقارير الإسرائيلية، فإن الاختناقات المرورية تستنزف ما نسبته ١٥٪ من حجم الناتج العام، أي حوالي ٢٠ مليار شيكل، ما يعادل ٧٤ مليار دولار، ويقول بلوتسكير إن ٢٠ مليار شيكل تذهب هباءً سؤياً، فهل حكومة إسرائيل ستستمتع لنمبحة OECD وهل تتوقع خفضاً جدياً في أسعار السيارات؟ هذا مشكوك فيه، فإن التعامل مع السيارات هو كالبقرة الحلوب، التي تجعل خزينة الضرائب تسجل سنوياً ذروة في الجباية، ولذا فإن الأمر لن يتغير.

ويقدم تقرير OECD تفصيلاً لجوانب الفشل في تنفيذ وإدارة الاستثمارات في البنى التحتية، إذ أن ٤٥٪ من مشاريع البنى التحتية الكبرى في إسرائيل متخلفة في التنفيذ، بما يجعل كلفتها أعلى مما هو مخطط، في حين أن هذا الفشل تبلغ نسبته في الدول المتطورة ٢١٪ بالمعدل، وفي جانب إدارة مشاريع البنى التحتية، تحتل إسرائيل المرتبة الثامنة من الأسفل، بمعنى دولة واحدة تسبقها من حيث سوء الإدارة في

المعدل القائم في تلك الدول المتطورة. وهذا ناجم عن اعتماد الحافلات كوسيلة نقل أساسية في المواصلات العامة، وهو نهج ليس ناجحاً.

وقد سجلت إسرائيل، في السنوات السبع الماضية، ذروات عديدة في بيع السيارات الجديدة، ووصلت الذروة الأكبر في العام قبل الماضي ٢٠١٦، حينما بلغ عدد السيارات الجديدة أكثر بقليل من ٣٠٠ ألف سيارة، وأقل من هذا بنسبة ١٪ في العام الماضي ٢٠١٧. في حين أن بيع السيارات في العام ٢٥٤ سجل هو أيضاً ذروة غير مسبوقه حتى ذلك الحين بيع ٢٥٤ ألف سيارة.

ويعزى محلول الارتفاع الحاد في بيع السيارات الجديدة إلى اتجاه الجمهور لشراء السيارات الصغيرة، وأيضاً للمنافسة لمعدل النمو في دول OECD. وهذا في شكل البطالة، مع نهاية العام الماضي ٢٠١٧، أدنى مستوى تاريخي لها، وبلغت ٤٪، وبحسب تقرير OECD، فإن ٢٣٪ من إجمالي نسبة ٤٪ كانت بطالة قسرية، في حين أن البطالة الزمنية تتلخص بشكل دائم.

كما امتدح التقرير هبوط حجم الدين العام إلى محيط ٦٠٪، في حين أن إجمالي الدين بالمعدل في دول OECD، يفوق نسبة ١١٠٪، كما أن الدين العام، الذي يجمع ما بين الدين الحكومي ودين الحكم المحلي، من شأنه هو أيضاً أن ينخفض، ويصل إلى حدود ٦١٪، بعد أن كان في ٢٠١٦ أكثر بقليل من ٦٢٪.

إلا أن التقرير حذر من أن قطاعات واسعة من المواطنين لا يتمتعون من النمو الاقتصادي، كما أن ثمار الأوضاع الاقتصادية الجديدة، ليست موزعة بشكل متساوٍ بين جميع شرائح المجتمع، «على الرغم من أن حجم الفجوات قد تقلص بحدٍ معين منذ العام ٢٠٠٧، كما ورد في التقرير الذي استعرضته الصحافة الاقتصادية». وتبقى الشريحة الأكثر ظلماً من السياسات الإسرائيلية، كما يؤكد مضمون التقرير، هي فلسطينيو الداخل.

بؤس شبكة المواصلات والطرق

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيفر بلوتسكير إن مسج منظمة OECD شمل أوضاع البنى التحتية في مختلف المجالات: الشوارع، شبكة القطارات، المطارات، المستشفيات، وروضات الأطفال وغيرها، وتتكشف في التقرير صورة مؤثرة للفرق من مستوى الإهمال للبنى التحتية الأساسية، وتلخص OECD استنتاجاتها بأن: «إسرائيل هي دولة متخلفة جداً في البنى التحتية».

ويقول التقرير إن الفجوة الأكبر في مستويات البنى التحتية، بين إسرائيل والدول الأعضاء في OECD، قائمة في شبكات الشوارع والمواصلات، فالإكتظاظ في الشوارع، شبكة القطارات، والمطارات، المستشفيات، وروضات الأطفال وغيرها، وتتكشف في التقرير صورة مؤثرة للفرق من مستوى الإهمال للبنى التحتية الأساسية، وتلخص OECD استنتاجاتها بأن: «إسرائيل هي دولة متخلفة جداً في البنى التحتية».

ويقول التقرير إن الفجوة الأكبر في مستويات البنى التحتية، بين إسرائيل والدول الأعضاء في OECD، قائمة في شبكات الشوارع والمواصلات، فالإكتظاظ في الشوارع، شبكة القطارات، والمطارات، المستشفيات، وروضات الأطفال وغيرها، وتتكشف في التقرير صورة مؤثرة للفرق من مستوى الإهمال للبنى التحتية الأساسية، وتلخص OECD استنتاجاتها بأن: «إسرائيل هي دولة متخلفة جداً في البنى التحتية».

الأرقام التي تخيف إسرائيل في قضية تجنيد الشبان الحريديم

الجيش الإسرائيلي ليس بحاجة الى تدفق آلاف أخرى من الجنود في الوقت الذي يواصل تطوره التكنولوجي* المؤسسة الحاكمة ترى بالخدمة العسكرية أو المدنية محاولة لكسر جدران مجتمع الحريديم العالية* قلق المؤسسة يتعاظم أمام الارتفاع المتعاظم لنسبة الحريديم من بين السكان (١٢٪) وبين اليهود وحدهم (١٥,٢٪)* الحكومة تسعى الى درجة الأزمة لكنها ستفجر لا محالة

ثلاث سنوات، دعماً لرافضات ورافضي الخدمة العسكرية لدوافع ضميرية.

احتمالات تغيير القانون

تضغط كتلتا الحريديم، يهدوت هتورا وشاس، وبالذات يهدوت هتورا، من أجل إنجاز قانون من شأنه أن يخفف كثيراً من وطأة السريان الجارف لقانون الخدمة العسكرية. وحتى العام الجاري تبين أن نسبة المجندين الحريديم في الخدمة العسكرية أو المدنية، من الشبان وحدهم، بلغت ٢٤٪ بدلاً من ٢٧٪، بحسب هدف وضعته الحكومة سابقاً.

وأحد المسارات التي يطالبها الحريديم هو جعل التدين، وبالذات الدراسة في المعاهد الدينية، قيمة علياً، قادرة على إلغاء الالتزام بالخدمة العسكرية، وهذا مطلب يلحى معارضة واسعة في الحكومة والكنيست، كونه سيكون فاتحة لحق رفض الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية، وهو ما يناهى به مناهضو الاحتلال الإسرائيلي.

ولا توجد في حكومة نتنياهو أغلبية واضحة وثابتة لتمرير قانون يخفف من قانون الخدمة العسكرية للحريديم، بسبب معارضة كتلة «يسرائيل بيتينو» بزعامة وزير الدفاع أفيفدور ليرمان. كما أن عدداً من نواب الكتل الأخرى، وخاصة من حزب «كلنا» بزعامة وزير المالية موشيه كلون، سيرفضون قانوناً كهذا، ما يعني أنه لن تكون أغلبية للقانون.

وأمام هذا الوضع سيقف الحريديم أمام خيارين، إما القبول بحل وسط، لن يرضي قيادات الحريديم وسيؤجج الصراع في داخل مجتمع الحريديم، أو أن تختار الكتلتان، وبالذات يهدوت هتورا، مغادرة الحكومة، ما يعني فقدان حكومة نتنياهو الأغلبية، وهو ما سيؤدي إلى انتخابات مبكرة. وهذا احتمال وارد خلال الدورة الصيفية.

لكن الانتخابات الجديدة لن تنهيه الأزمة، بل ستدرجها نحو الحكومة المقبلة، وهنا سيخاطر الحريديم بأن يكونوا خارج الائتلاف الحاكم، وهذا أيضاً احتمال وارد.

والسيناريو الآخر المفترض هو أن تتوجه الحكومة بطلب إلى المحكمة العليا لمنحها بضعة أشهر أو عام آخر، حتى يتم سن القانون، على أن يستمر الوضع القائم، وليست واضحة فرص طلب كهذا، لكن إذا حصل، فإنه يدرج الأزمة لتنفجر مستقبلاً بشكل أكبر، وينعكس هذا على تاجيج الصراعات في المجتمع الإسرائيلي ككل.

ارتفعت في السنوات الأخيرة من ٢٣٪ إلى ٣٣٪، في حين أنها في جهاز التعليم العام تفوق ٨٥٪، لكن تقريراً آخر لمكتب الإحصاء المركزي كان قد أشار إلى أن نسبة الرجال المنخرطين في سوق العمل انخفضت في العام الماضي ٢٠١٧، من ٥٤٪ قبل ثلاث سنوات، إلى ٥١٪، وأن الانخفاض مستمر.

ويعي قادة الحريديم تماماً هدف المؤسسة الحاكمة من فرض الخدمة العسكرية على شبانهم، وهذا ما يزيد أكثر من حدة معارضتهم لفرض التجنيد الكامل. وفي داخل الحريديم أربع مجموعات رئيسية بارزة هي:

«الحريديم من طائفة ساتمر، وطائفة ناطوري كارتا، وهاتان ترفضان الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وغالبية الساحة لا تحصل جواز سفر إسرائيلياً، وبجورتها بطاقة تقيم، بمعنى ليس الجنسية الكاملة، وهؤلاء خارج نطاق الخدمة العسكرية الإلزامية.

«ثانياً ما يسمى «التيار البروشالمي»، وهؤلاء سياسياً يعترفون بالكيان، وكانوا حتى سنوات سابقة يشاركون في الانتخابات البرلمانية ضمن تحالف يهدوت هتورا الأشكنازي، لكنهم امتنعوا عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة، وهم من يقودون الصدام الميداني الذي تكاثف في الأشهر الأخيرة، رفضاً للخدمة العسكرية.

«الجمهور الأكبر هو الحريديم الأشكناز، التابعون للطوائف والتيارات المشاركة في التحالف البرلماني الأشكنازي يهدوت هتورا، وهؤلاء يبحثون عن حل يتضمن أدنى ما يكون من أعداد لسيان الحريديم ضمن الخدمة العسكرية، وبالإمكان التقدير أنهم سيفضلون الخدمة المدنية.

«ثم الجمهور الثاني من حيث الحجم، هو جمهور الحريديم الشرفيين، بزعامة حركة شاس، وهؤلاء أقل تشدداً في رفضهم للخدمة العسكرية، وعدد من نوابهم على مر السنين كانوا قد خدموا في الجيش، ولكنهم يشاركون كتلة يهدوت هتورا في ضغطها على الائتلاف الحاكم، لإنجاز قانون أقرب إلى ما تطلبه هذه الكتلة.

اللافت في هذه القضية أن مجموعات بين الحريديم باتت تبحث عن شراكات ميدانية لمناهضة الخدمة العسكرية، وحتى وصل الأمر لدى بعضهم لعقد لقاءات مع مجموعة من الشرفيين اليهود، في مقر الحزب، في القدس الغربية، وفق ما ورد في تقرير مطول لصحيفة «هآرتس»، في سعي لتبادل الخبرات، خاصة مع حركة «رافضات» التي تأسست قبل نحو

١٧,٥٪ من إجمالي المواليد، من دون مواليد القدس والجولان، ويذكر هنا أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يعني أصلاً شكل فئاة يهودية تعلن أنها متدنية، بغض النظر عن تيارها الديني.

وتقول الصحيفة إن عدد الشبان الحريديم، الذين طلبوا تأجيل الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، بموجب القانون القائم، بلغ ٣٧٢٠٠ شاب، حتى عمر ٢٤ عاماً، وهذا عدداً آلاف وحدة الشبان الذين حظوا أصلاً بإعفاء فوري، كونهم طلاب معاهد دينية معترف بها، ويحصلون على مخصصات.

ما وراء الأرقام وحكاية التجنيد

يعد الجيش الإسرائيلي أحد الجيوش الأكثر تطوراً في العالم، وهو ليس بحاجة لأعداد ضخمة زيادة على ما لديه، نظراً لاعتماده على التقنيات العالية. وبالإمكان الافتراض أن تدفق ١٢ ألف جندي، أو منخرط في ما يسمى «الخدمة المدنية»، يزيد مصاريف الجيش، إلا أن الحكاية الأساسية في هذا العنصر هو سعي المؤسسة الحاكمة، وبتوصيات جهات وادعي الاستراتيجيةات العليا، إلى إسقاط جدار مجتمع الحريديم العالية، وجذب غالبيتهم إلى العالم المفتوح، لانخراطهم في الاقتصاد، كمنتهجين ومستهلكين، ما يقود بالتالي إلى إخراجهم من دائرة التشدد الديني الذي يهدد المجتمع العلماني، كلما ارتفعت نسبتهم، خاصة بين اليهود وحدهم.

وكما هو معروف، فإن الحريديم يعيشون في مجتمعات منغلقة على ذاتها، ويتبعون حياة تقشفية، بعيدة عن الكثير من مظاهر التطور العصري ومواكبته. ونظراً لعدم انخراطهم بنسبة كافية في سوق العمل، وكثرة الأولاد في العائلة الواحدة، فإن نسب الفقر عندهم تصل إلى حوالي ٥ أضعافها بين اليهود وحدهم. وأشارت سلسلة من الأبحاث الاقتصادية، ومنها في بنك إسرائيل المركزي، إلى أن عدم انخراط الحريديم الكافي في سوق العمل، وكونهم قوة شرائية ضعيفة ومحدودة، ينعكس سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي، وأنه كلما ارتفعت نسبتهم بين السكان، فإن التأثير على النمو سيكون أكبر.

ونشير هنا إلى أن تقرير «معهد الديمقراطية» ذاته يشير إلى أن كل المعطيات الاجتماعية، وخاصة في التعليم، في اتجاه الارتفاع، فمثلاً نسبة طلاب المدارس الذين يتجهون إلى امتحان الوزارة النهائي «البرجي»، الذي يوازي التوجيهي،

خاصة وأنه في السنوات الأخيرة أظهرت استطلاعات أن ٢٠٪ من المواليد في إسرائيل هم من الحريديم، وهذا يعني ٣٦,٥٪ من مواليد اليهود وحدهم، وهو انعكاس لنسبة التكاثر العالية جداً لدى الحريديم- ٢,٣٨، مقابل حوالي ١,٣ لدى جمهور العلمانيين، و٢,٥٨ لدى التيار الديني الصهيوني. وفي السنوات القليلة الأخيرة، بدأ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في إصدار تقرير سنوي حول الواقع الاجتماعي الاقتصادي لدى الحريديم وحدهم، وهذا رصداً تابع أيضاً من القلق على مستقبل المجتمع الإسرائيلي ككل، الذي ستكون غالبية اليهود فيه بعد أقل من ٢٠ عاماً من المتدينين على مختلف تياراتهم، ويجري الحديث حول ٥١٪ من مجمل السكان، وحوالي ٦٣٪ من اليهود وحدهم.

ويقول تقرير المعهد، الصادر في اليوم الأخير من العام الماضي، إن عدد الحريديم بلغ مليون نسمة، وهذا يعني نسبة ١٢٪ من السكان من دون القدس والجولان، وحوالي ١٥,٢٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين وحدهم. وهناك أبحاث أخرى تتوقع أن عددهم أعلى بقليل، بشكل يقربهم من نسبة ١٣٪ من إجمالي السكان، و١٦٪ من اليهود وحدهم.

وحسب تقرير المعهد، فإن نسبة الحريديم من إجمالي سيشكلون نسبة ٣٣٪ من إجمالي السكان و٤٠٪ من اليهود وحدهم، وبموجب التقرير ذاته، فإن عدد طلاب مدارس الحريديم في العام الدراسي الجاري، بلغ ٣٠٠ ألف طالب، وهؤلاء يشكلون ٨٪ من إجمالي الطلاب. وبالإمكان القول إن نسبة طلاب الحريديم في الصفوف الابتدائية الدنيا أعلى من النسبة العامة للطلاب، ورغم ذلك فإن المعهد يقول إن وتيرة زيادة الطلاب الحريديم السنوية انخفضت في السنوات القليلة الماضية من ٤,٢٪ إلى ٣,٢٪.

وهذه التقديرات تتعزز بإحصائيات جديدة ظهرت في الأيام الأخيرة، حول أعداد الشبان الحريديم، الذين بلغوا ١٨ عاماً في العام الجاري، ومن المفترض أن يسرري عليهم القانون. ووفق إحصائيات نشرتها صحيفة «الكالكايست» وحصلت عليها من الجيش، بعد توجه للمحكمة، فإن عدد الشبان الذكور من الحريديم، الذين بلغوا ١٨ عاماً هذا العام، كان ١١٨٠٠ شاب، وهذا يعني أن عدد الشبان والشابات من ذات التيار وذات العمر، بلغ هذا العام ما يزيد عن ٣٣ ألف شخص، وهؤلاء شكلوا ٢٣٪ من مواليد اليهود في العام ٢٠٠٠، ونسبة

نجح الائتلاف الحاكم برئاسة بنيامين نتنياهو، في آخر أيام الدورة الشتوية للكنيست، التي انتهت في منتصف آذار الماضي، في تأجيل أزمة تجنيد شبان المتدينين المتزمتين الحريديم في الجيش. ومن شأن هذه الأزمة أن تنفجر بقوة أكبر خلال الدورة الصيفية، إلا إذا حصلت الحكومة على إذن من المحكمة العليا بتأجيل الموعد النهائي لسن قانون جديد، إلا أن الاحصائيات التي تتكشف تباعاً عن أعداد شبان الحريديم، ونسبتهم من سائر الشبان اليهود، تؤكد أن القلق المؤسساتي الإسرائيلي ليس على ضمان فرض القانون، وضمان زيادة صفوف العساکر، وإنما على طبيعة المجتمع الإسرائيلي مستقبلاً، والسعي لتحطيم جدران مجتمع الحريديم.

وكما هو معروف، فإن المحكمة العليا الإسرائيلية قضت، في منتصف أيلول ٢٠١٧، ببطان القانون الذي أقره الكنيست في خريف العام ٢٠١٥، الذي ألغى قانوناً أقر في منتصف ٢٠١٤، والقانون الذي ألغته المحكمة يقضي بإعفاء واسع جداً لشبان الحريديم من الخدمة العسكرية، على أن يسن الكنيست قانوناً آخر، حتى عام من يوم قرار المحكمة، بمعنى منتصف أيلول المقبل، وهذا يعني حتى انتهاء الدورة الصيفية في منتصف تموز المقبل.

والمعركة على سريان قانون التجنيد الإلزامي على شبان الحريديم الذكور، بدأت تحدد في أوائل سنوات التسعين. فمُنذ العام ١٩٤٨، وبإمادة دافيد بن غوريون، حصل الحريديم على إعفاء جارف من الخدمة العسكرية الإلزامية، في سعي الصهيونية والمؤسسة الحاكمة لتقريب الحريديم الرافضين للصهيونية إلى الحكم، إذ أن طوائف كبيرة من الحريديم رفضت الصهيونية وقيام إسرائيل، وهم حالياً أقلية في إسرائيل (٥٪ من الحريديم وفق التقديرات)، ولكن أعدادهم الكبيرة موجودة في دول العالم الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لكن في بدايات إسرائيل كانت أعداد الحريديم هامشية، ولهذا لم يتم الاتفاقات لهم. وفي نهايات سنوات الثمانين، وبدايات سنوات التسعين، بدأت المؤسسة الحاكمة، والجمهور الإسرائيلي ككل، يشعرون بأن أعداد الحريديم تتعاظم بوتيرة عالية، وامتناعهم عن الخدمة العسكرية بدأ ينعكس بشكل كبير على نسبة المجندين سنوياً للخدمة الإلزامية. وكلما تقدمت السنوات استفحلت هذه الظاهرة،

احتفالات «يوم الاستقلال» الإسرائيلي تكشف المزيد من مكامن ومظاهر الأزمات!

كتب هشام نفاع:

جاءت التحضيرات لاحتفالات العام السبعين ليوم استقلال إسرائيل، وفقاً لتسميته الرسمية، لتكشف المزيد من مكامن ومظاهر الأزمات، بعضها على المستوى الضحل، السياسي «التراشقي»، وبعضها الآخر نحو العمق، وهو ما يصح تسميته بالأزمات العضال، المرتبطة بمفاصل السياسات المتواصلة وعلى وجه الخصوص تلك الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، بكل ما يرتبط بها ويتفرع. ولو اعتبرنا شكل الاحتفال بالأيام والمناسبات التي توضع في «السجل القومي» مؤشراً على خصائص مؤسسة الدولة التي تحتفل بعموماً، ففي الحالة الإسرائيلية ما زالت العسكرية هي السمة الأشدّ طغياناً، وكان لها وقع مثير للخوف قبل أسابيع، حين أثار سلاح جو الجيش الإسرائيلي رعب المواطنين في تل أبيب ومحيطها الواسع. حين كان يتدرب على «إمتاعهم» في اليوم القومي.

لم يخبر الجيش الرأي العام عبر أية وسيلة بأن سرب طائرات F-15 سوف يحلق في سماء تل أبيب ومدن أخرى، تحضيراً لاستعراض الطائرات التقليدي، وجاء هذا الاستعراض على خلفية توتر حقيقي حربى الطابع، بين إسرائيل وسورية وكل ما تشمله. هذه السنة بالذات خططت المؤسسة العسكرية لاستعراض أوسع من المعتاد وبمشاركة قوات من جيوش أجنبية (من اليونان، بولندا، النمسا، كندا وإيطاليا) بالإضافة الى عشرات طائرات ومروحيات وسفن الجيش الإسرائيلي. ويشمل الاستعراض الجوي سماء ٤٩ مدينة وبلدة. المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي الذي لم يعلم المواطنين بالتدريبات فدّب فيها الخوف، لم يغفل الإعلان أن «الاستعراض سيصبح استعراضاً عالمياً، وأن التعاون الناجح الذي بذل طيلة سنوات، يؤكد على أهمية التعاون المشترك وتبادل المعلومات العامة، تطوير المهن والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية بين الدول».

هذه الحادثة تكشف طبقات عديدة في السياسة، أولها التعامل مع المركب المدني، المواطنين، كآخر من يجب أن يعلم، مع أن الزعم السائد المرؤج هو أن كل شيء يجري من أجلمهم، والثاني هو كيفية استخدام هذه المناسبات لتسويق السياسات العسكرية وحفنها مباشرة في أوردة الرأي العام، فيما يشبه مخدراً للطمأنة: نحن نقيم علاقات عسكرية فلا تقلقوا! فالعسكرة تتحول من وسيلة الى هدف بذاته.

نقر على الأعصاب الأشد حساسية في جسد «الإجماع»

على صعيد التسويق الحكومي اختير للاحتفالات هذا العام شعار يتّسم

بالمكابرة: «نعم، هناك سبب للتفاخر». ومن تولّت الإخراج والإنتاج هي وزيرة الثقافة ميري ريغف، المعروفة بميلها الى الشعبوية الرخيصة، والنقر على الأعصاب والغرائز الأشد حساسية في جسد «الإجماع القومي». فاختيار عنصر «المفاخرة» الذي لا يلزم بمراعاة ولا بنقد ولا حتى بوقفة تأمل سريعة، هو إبداع ديماغوغى لافت، ويصف المعلقون الاقتصاديون ما سيتم رصده لهذه الاحتفالات على أنه «مبلغ خيالي» مخصص للاحتفال الأكبر والأعلى في تاريخ إسرائيل منذ قيامها. لذلك يلاقي انتقادات عنوانها رفض هدر الأموال العامة. الوزيرة الشعبوية ريغف لا تابه للمتنتقدين، كعادتها، وتقول: «سنعرض في الحفل التجديد والتراث الخاص بشعب إسرائيل وكذلك المساهمة الكبرى للشعب اليهودي ودولة إسرائيل للعالم». وهنا يتم استثناء كل من لا يلائم المقاس القومي المتطرف الذي يحدده الائتلاف الجعيني الحاكم. فقد تم استبعاد مغنية شهيرة لأنها لم تخدم في الجيش (ساريت حداد) ومغنٌ آخر لأن الوزيرة وصحبها يعتبرونه «يسارياء» (أفيغ غيفن).

أخذ المواقع وصف طابع الاحتفالات المتوقع من خلال مقطع فيديو نشرته وزارة الثقافة، يظهر فيه إسرائيليون من مجالات مختلفة يتحدثون عن «الإنجازات»، بينهم مجموعة جنود في دورة صباط، ويهود متدينون يقتنون كتاب تورا جديد، وعوزران يقولان: «جفنا المستنقعات»، وهو، بالمناسبة، ما يعتبره خبراء البيئة والزراعة خطأ فادحاً أخل بالتوازن الطبيعي بدرجات مدمرة. ولكن تقييمات الخبراء ليست هي المرجعية في معسكر الشعبوية الإسرائيلي، بل ينظر إليها غالباً بكثير من التشكيك، وحتى التخوين أحياناً. لأن كل ما يضيء علامة سؤال نقدية أو يشوش الصورة الرومانسية المثالية التي يحاولون فبركتها وتسويقها، يعتبر عدو الشعب.

بحثاً عن منبر يجمل صورة الإجماع

خلافاً للتقاليد المتبعة قررت ريغف، التي أعلنت مرارا أنها المسؤولة الأولى والأخيرة والحصرية عن الاحتفالات، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سيلقي خطاباً خلال حفل إيقاد الشعلات السنوي، هذا الإجراء لم يأت من فراغ، بل محاولة لترميم الصورة المهزوزة لرئيس حكومة تتراكم أمامه ملفات التحقيق وتحيطه أكثر فاكثر الشبهات بالفساد، ويبدو أن هناك من قدر الدقائق المثينة في احتفالات استقلال إسرائيل، بعملة المنفعة الشخصية والفئوية، لتخليص نتنياهو من بعض التورطات، ولو بادوات التسويق في ساعات الذروة – ذروة ارتفاع منسوب الفخر القومي المزج، الذي غالباً ما يكون مقلداً للرشد والوعي المدني والنقدي. ليس هناك أكثر من نتنياهو إتقاناً

للاستثمار في هذا الجو المتعرق. لكن لم يرق الأمر لكثيرين، حتى من معسكر رئيس الحكومة. أولهم كان رئيس الكنيست، يولي إيلشتاين، الذي صرّح: «للمرة الأولى منذ قيام الدولة، ستلحق هذه الخطوة (خطاب رئيس الحكومة) ضرباً بالاحتفال الرسمي، وهو المقدس في نظر الكثيرين. فإذا لم تكن الكنيست الممثل الوحيد للشعب الإسرائيلي كما في كل السنوات الماضية، لن تشارك الكنيست وأعضاؤها في الحفل». الوزيرة ريغف لم تتأخر في الرد بأسلوبها الشهير، وقالت: «أنا الوحيدة المسؤولة عن حفل إيقاد الشعلات، ومن لا يريد المشاركة، له مطلق الاختيار». لا حاجة للإضافة بأن شجاراً بهذه المفردات يفترض أن يثقله الصبغة وليس الوزراء.

هذا الإصرار دفع البعض الى التهديد بمقاطعة خطاب نتنياهو. أحدهم على سبيل المثال كان رئيس الشاباك سابقاً، كرمي غيلون، الذي كتب في أحد مواقع الشبكات الاجتماعية: «تحظى مراسم إيقاد الشعلات بنسبة المشاهدة الأعلى في السنة، وتبث في القنوات التلفزيونية العامة الثلاث، ويجدر بالمشاهدين المعنيين التعبير عن احتجاجهم ضد جعل نتنياهو المراسم الرسمية في الدولة حدثاً سياسياً، وذلك بأن يطفئوا التلفزيون عندما يلقي نتنياهو خطاباً أو أن يشاهدوا قناة أخرى. إذا اتخذ آلاف المشاهدين هذه الخطوة فسيدثون تأثيراً جماهيرياً هاماً».

حاليا تم التوصل الى تسوية. وتقضي بأن يقوم نتنياهو بإيقاد شعلة استقلال وإلقاء بعض الجمل من وثيقة الاستقلال، وفي هذه الحالة فإن رئيس الكنيست سيتمكن من الحضور إلى الاحتفال كما هو مخطط له.

هذه الحادثة تكشف ما يصرز الرأي العام على عدم الالتفات اليه ورفض رؤيته بعين ثاقبة. المقصود هو استغلال مختلف أنواع وأشكال الرموز المسماة قومية، كيثر لا تفتى في خدمة مصالح سياسيي الحكم، وأولهم رئيس الحكومة الحالية، والذي لا يزداد إلا شعبية كلما أفرط في إزراء القانون وجهاز القضاء وتقاليد الحكم المعمول بها، وأزراء الجمهور الإسرائيلي نفسه. هذا ما يحدث ربما حين تكون اللعبة برمقتها تتراوح بين طقبين متكاملين: زرع الخوف وإعادة إنتاجه من جهة، وتغذية طوطم العسكر والزعيم القوي من جهة أخرى.

ما ن تطمسه الاستعراضات العسكرية بجميع أنواعها

بالطبع، كما سبقت الإشارة، فإن العنصر الغائب في احتفالات يوم استقلال إسرائيل هو النظر في السجل، فيما يعنيه هذا اليوم بالترزامن

الدرجة. كفوا منذ الآن عن التهديد كل الوقت ضد من ليس وطنياً بما يكفي في نظركم، ساكون مستعدان لانتعاطي مع هذه الاحتجاجات كأكثر من مناورة في تكميم الأقواء بعد أن تيدأوا في الاطاحة برجال اليمين على الاستخفاف بالقانون، بالديمقراطية، وبالدولة. أما حالياً فهذا لا يحصل حقاً. إذا، دكمن من اليسار ممن لا يرتاح عقله لسياسة الحكومة بأن يعبر عن نفسه، هذا على الأقل». وهو يجزم: «مواقف اليمين ليست الشرعية الوحيدة، وأقوال اليمين على لسان لبيرمان، ببنت وبيبي ليست أقوال الرب. من المسموح انتقاد الجيش الإسرائيلي، ومن المسموح من الصهيوني المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق. من المسموح انتقاد رئيس وزراء إسرائيل على الاعتداد وعلى الفساد. ومن المحظور إطلاق النار على الأبرياء. من المحظور التحريض. من المحظور تكميم الأقواء».

خطة «وجه إسرائيل» و«الهجمة بالرموز على الرموز»

هذه النماذج المنتقاة من الجدل الدائر على صفحات الجرائد ومواقع الشبكات الاجتماعية لا تشير إلى مسائل عينية يتناولها النقاش فحسب، بل تمتد إلى ما هو أعمق، فليست المسألة، مثلاً، التهجمات على صحافي انتقد سياسة الجيش الدموية ضد المتظاهرين في قطاع غزة، بل التراكم المتواصل في التشهير والتحريض والتخوين لكل من لا ينسجم (بالأحرى) يعلن تواضعه) مع سياسة الائتلاف الاستيطاني الحاكم. هذه المسائل تتخذ زخماً خاصاً في جو التحضيرات لتلك الاحتفالات، والتي يحاول فيها الائتلاف فرض أجندته بحثأفيريها مستعيداً ليس الرواية الفلسطينية والقضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية فحسب، بل مستعيداً كل معارض لمشروع المشاريع – الاستيطان.

لقد تم في سياق «احتفالات الاستقلال» بالذات الإعلان عن خطة إسمها «وجه إسرائيل»، وبموجبها ستصنّب نجمة داوود في نقاط بارزة لبيدو خط الأفق «بمظهر يهودي»، ولا يبقى إسلامياً أو مسيحياً بسبب كثرة قبب المساجد والصلبان المنصوبة فوق الكنائس والأديرة. وزير الاسكان يواف غالاتن فسر هذه «الهجمة بالرموز على الرموز» قائلاً «إن من يمر في طول البلاد وعرضها، من المشكوك به أن يرى إشارات واضحة ذات طابع يهودي رسمي تؤكد الطابع اليهودي للدولة، خلافاً لما هو متبع في دول أخرى، حيث تظهر في الحيز العام تعابير واسعة لعلم الدولة ورموزها الدينية البارزة في المشهد مثل المساجد والقبب»، وهكذا، فإن المرحلة الأولى ستنفذ من قبل إدارة احتفالات «يوم الاستقلال السبعين» لإقامة

إسرائيل، حيث تنصّب نجمة داوود على المداخل البرية والبحرية، وفي نقاط يمكن مشاهدتها في الشوارع المركزية، وفي نقاط بارزة في القدس ومدن مركزية أخرى، وفي مرحلة لاحقة ستصنّب على سطوح المباني العامة الرسمية.

أمام تراكم متواصل في التشهير والتحريض والتخوين

الصحافي أوري أفنيري، صاحب التجربة الطويلة، كتب: «أنا أخلج من الجيش الذي أقسمت له بالولاء في يوم تأسيسه. فهذا ليس الجيش الذي خدمت فيه. وأنا أخلج من الإعلام الذي كان لي دور في تشكيله. فهذا لم يعد نفس الإعلام. وأنا أخلج من دولتي التي ساهمت في إقامتها والدفاع عنها في يوم إقامتها. الدولة التي قدمنا ذات يوم بفخر جواز سفرها في كل المطارات. الدولة الجميلة الغضة والمشبعة بقيم تلك الأيام تحولت إلى دولة قبيحة. أنا خائف».

وإذا كان يعلق بداية على الحدث العيني في غزة، فإنه يطال بتحليله جذوراً مخبأة في العمق. «أنا أخلج من الإعلام» يقول لأنه «تكشف لنا رجال الإعلام - رجال الصحافة، قنوات الاذاعة والتلفاز، تقريبا جميعهم وجميعهم - كمتحدثين باسم الحكومة ورئيس الأركان. ليس فقط صيغة التقريير أمليت عليهم، بل أيضاً استخدام المفاهيم والكلمات، فقط عدد قليل خرجوا على هذه القاعدة، ونحن نشكرهم. على ذلك، منذ زمن لا يوجد في الإعلام حديث عن الأنفاق، الآن يستخدمون فقط مفهوم «أنفاق إرهاب»، في كل وسائل الاعلام، حتى لو ورد هذا ست مرات في نشرة إخبارية واحدة. هكذا تم الإلءاء، ويجب عدم الانحراف عن ذلك».

ويتابع منشكاً مقارنة بعر دارجة في الإعلام الإسرائيلي: «على شاشاتنا ظهرت كل النماذج. أحدها عرض كمتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي باللغة العربية. أسلوب عمله كان يشبه أسلوب جوزيف غابلز، وزير الدعاية النازية، الذي امطر القوات الأمريكية في فرنسا بالمناشير التي ظهر فيها يهودي سمين وهو يداعب فتاة شقراء، والعنوان كان «في الوقت الذي تسفك فيه دمك يقوم اليهودي بمدعاة زوجته»، الضابط المتحدث بالعربية وجد صورة لإسماعيل هنية وهو يلعب بالكرة وقال «في الوقت الذي تعرض فيه حياتك للخطر يقوم هنية بلعب كرة القدم»، إلى أين يمكن أن نتخدر أكثر من ذلك؟».

ولخص أفنيري: «المهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ انتصرا انتصاراً كبيراً. وأيضاً الفلسطينيون سينتصرون في هذه المعركة».

برز في الأونة الأخيرة عدد من المقالات العبرية التي استخدمت عبارة «الخلج من الدولة» على خلفية الشعار الذي اختير للاحتفالات بيوم استقلال إسرائيل: «نعم، هناك سبب للتفاخر». وربما جاء استخدام عنصر الخجل كرد مباشر على المضمون «العاطفي» الذي تحاول المؤسسة الحاكمة تسويقه. وهذا علماً بأن الأقالم التي عبرت عن شعورها بالخجل بالدولة، تعزف نفسها غالباً كمن تقع في خانة التعريف الصهيوني. أي

أنا لا نتحدث عن أصوات راديكالية في هذا الباب.

الصحافية أورلي فلنأثي تروي في مقال كيف تعرضت للملاحقة قبل سنوات والتهديد بإقالتها من القناة التلفزيونية الأولى «لأنتي تجرات على انتقاد سياسة الملك نتنياهو الأول عندما كان وزيراً للمالية». تم نقلها من مجال لآخر حتى وجدت نفسها خارج القناة. وفي إشارة إلى «احتفالات السبعين» كمناسبة وسياق لكلامها كتعب: «منذ فترة وأنا استيقظ في الصباح والقرن الذي نما فوق أنفي يثقل علي. جلدي يحسني من الصرخة التي لم تخرج، وضميري يؤلمني بسبب صمتي. عندها قررت أنه من المحظور علي الصمت. هذه ميرزة لا توجد لدى كل من يحب هذه الدولة، ويرها وهي تربي داخلها بركاناً من الشر. لأن الدولة التي تنشئ سجوناً للسود ضلت طريقها. اليمين الذي لا يؤمن بحقوق الإنسان ولا يؤيد قيم العدالة والمساواة ليس يمين زئيف جايوتنسكي ولا حتى يمين

مناحيم بيغن» في إشارة إلى رمزي اليمين «التنقيحي».

الكاتبة تعبر عن حالة فقدان الثقة في بعض الأوساط بقولها: «لا أخلج من كوني إسرائيلية، لكني أخاف كثيراً من أن أكون كذلك. إسرائيليّتي سلبت مني وأنا في الاساس أخاف على أولادي. أحدهم يريد حماية نفسه، عمره فقط خمس سنوات، فالطرد يهدده أيضاً، ببساطة. إذا كنا في العام ٢٠١١ نستطيع أن نبحث عن راع فقد قطعياً أمام بئر الأمانى الكبيرة في جادة روتشيلد (خلال الاحتجاجات على أزمة السكن)، وأمنا بمستقبل أفضل عدالة بقليل، فالآن نحن قطع أعمى ومسمم ويسير نحو التحريض المجنون والديماغوجي والرخيص، وتحريض الواحد ضد أخيه. لسنا جميعنا نشترى الأكاذيب حول الصندوق الجديد اليسار، لكن أيضاً

من هو ليس جزءاً من القطيع العنيد يخاف أن يفتح فمه».

فلنأثي توجه سهام نقدها إلى وزراء الحكومة وتصف الوزيرة ميري ريغف، المسؤولة عن احتفالات الاستقلال، كمن «ليس لديها ثقافة بالحد الأدنى، وبالأحرى ليس لديها الفهم، وكذا وزير الداخلية، ووزير الرعاية الاجتماعية الغني والمتعالي، الذي يهتم فقط بأضواء اللجان الأقواء،

قريباً عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

التحولت الحكم العسكري في الداخل
المواقع، الأفاق والتحديات

تحولات الحكم العسكري في الضفة الغربية

خالد عنبتاوي

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي